لبنان والانقلابات العسكرية السورية

"١٩٤٩-١٩٥٤م"

دكتور/ محمد السعودى إبراهيم

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر – فرع الزقازيق

مقدمة

كانت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨م بداية لتحولات سياسية واقتصادية، أصابت العالم العربى عامة، والبلاد المجاورة لفلسطين خاصة، فحدثت انقلابات عسكرية واغتيالات سياسية فى دول عربية عدة، وتشكلت محاور عربية جديدة، دار بينها صراع سياسى وإقليمى عميق ومعقد، وانقسم الانحياز العربى بين المعسكرين الشرقى الاشتراكى والغربى الرأسمالى ٠

وقد أُصيبت سورية من جراء هذه الأحداث، فخلال تسعة أشهر من عام ١٩٤٩م وقعت ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية فيها، ففى ٣٠مارس ١٩٤٩م وقع انقلاب "حسنى الزعيم" قائد أركان الجيش السورى، وفى ١٤أغسطس وقع انقلاب "سامى الحناوى" من سلاح المدرعات، وفى ١٩ديسمبر وقع انقلاب "أديب الشيشكلى" من سلاح المدرعات أيضًا، وكان أطول الانقلابات عمرًا، إذ استمر حوالى خمس سنوات حتى تم التخلص منه فى عام ١٩٥٤م، وعادت الجمهورية السورية البرلمانية مرة أخرى ٠

ولاشك أن السياسة السورية تؤثر تأثيرًا واضحًا فى الشأن اللبنانى، إذ أن الساحة اللبنانية هى مجال حيوى بالنسبة إلى سورية، ولطالما وصفت العلاقات السورية اللبنانية بالعلاقات الإستراتيجية؛ كونها تعد ترجمة لحاجة كل من البلدين للآخر، فلبنان الذى تربطه علاقات قوية مع جميع الدول العربية تقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة، تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ، والمصالح الأخوية المشتركة٠

والأسباب فى تميز العلاقات السورية اللبنانية لا يرتكز أساسها إلى المعطيات الجغرافية والبشرية والتاريخية فقط، بل إن الأهم فى تميزها استنادها إلى الاحتياجات الاقتصادية والمصالح المشتركة للبلدين، واستنادها لمعطيات إستراتيجية، وبخاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، والذى ما زالت سورية ولبنان تمثل قاعدة المواجهة السياسية فيه ٠

وقد شهدت العلاقات بين البلدين حالات مد وجزر مرتبطة باتجاهات الأنظمة المتعاقبة على الحكم فى سورية والمصالح الإقليمية لها، وعلاقاتها بتيارات وتنظيمات سياسية داخل لبنان، فمنذ الاستقلال وحتى عام ١٩٤٩م كانت العلاقات إيجابية بين البلدين، ثم ما لبثت أن تدهورت إثر قيام "حسنى الزعيم" بانقلابه فى مارس من نفس العام ١٩٤٩م٠

لذا كان اختيارى لهذا البحث؛ ليتناول أثر هذه الانقلابات العسكرية على العلاقات بين سورية ولبنان، ويهدف هذا البحث إلى فهم طبيعة العلاقات السورية اللبنانية فى ضوء التحولات الداخلية لكلا البلدين فى الفترة موضوع الدراسة، كما يهدف أيضًا إلى معرفة ما إذا كان موقف لبنان من الانقلابات العسكرية السورية محايدًا أم مؤيدًا أم معارضًا لها، كما يهدف هذا البحث أيضًا إلى رصد أثر الأنشطة الوحدوية التى شهدتها سورية فى هذه الفترة على العلاقات بين البلدين٠

وقد اعتمد هذا البحث على وثائق الخارجية المصرية، إضافة إلى الوثائق الأمريكية "F.R.U.S" Foreign Relation Of the United States ، والوثائق البريطانية "F.O" Foreign Office، وعدد من المصادر والمراجع، وقد جاء هذا البحث فى مقدمة وخمسة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول منه الحديث عن موقف لبنان من انقلاب "حسنى الزعيم"، أما المحور الثانى فقد خُصص للحديث عن موقف لبنان من انقلاب "سامى الحناوى"، أما موقف لبنان من انقلاب "أديب الشيشكلى" فقد جاء الحديث عنه فى المحور الثالث، أما المحور الرابع فقد تناول الحديث عن موقف لبنان من انقلاب "أديب الشيشكلى" الثانى فى تاريخه، والرابع فى تاريخ الانقلابات العسكرية السورية، أما المحور الخامس والأخير فقد تناول الحديث عن أثر هذه الانقلابات على العلاقات الاقتصادية بين البلدين٠

هذا وقد اضطررت إلى إلقاء الضوء على أحداث سورية الداخلية، وموقف بعض الدول العربية من الانقلابات السورية؛ لتكتمل الصورة ولارتباط موقف لبنان فى كثير من الأحيان بمواقف هذه الدول من هذه الانقلابات٠

لبنان وانقلاب حسنى الزعيم (٣٠مارس١٩٤٩م).

فى صباح الثلاثين من مارس عام ١٩٤٩م استيقظت سورية لتجد نفسها وسط انقلاب عسكرى هو الأول من نوعه فى تاريخها، وأصبحت ترزح تحت الأحكام العرفية، بعد أن قام "حسنى الزعيم"* –القائد العام للقوات المسلحة السورية– ومعه مجموعة من ضباط الجيش السورى بانقلاب عسكرى، وأُلقى القبض على "شكرى القوتلى"** –رئيس الجمهورية– و"خالد العظم"*** –رئيس الوزراء–، وعدد من رجال الحكومة[١].

وبهذا الانقلاب وضع "حسنى الزعيم" حدًا للحكم الديمقراطى النيابى الذى استمر منذ بداية استقلال سورية عام ١٩٤٣م، وبسببه أيضًا دخلت سورية مرحلة جديدة من مراحل الحكم العسكرى المباشر[٢].

هذا ولا يُمكن الحكم على أى انقلاب عسكرى حتى يتم ربطه بكل الظروف المحيطة به فى النطاق المحلى للدولة، وفى نطاق الجيش نفسه، وفى حدود المؤثرات الخارجية، فكل انقلاب لا يُمكن أن ينشأ من فراغ، فمن المؤكد أن هناك ظروفًا ضاغطة تدفع الأمور إلى الانقلاب دفعًا[٣].

---

* حسنى الزعيم: ولد فى حلب عام ١٨٩٤م من أصول كردية شركسية، وتلقى تعليمه الأولى بها، والتحق بالجيش التركى، وفى عام ١٩١٧م رقى إلى رتبة ملازم، وشارك فى الجيش العربى تحت قيادة الملك فيصل، والتحق بالجيش الفرنسى عام ١٩٢٠م، وفى عام ١٩٤٦م التحق بالجيش السورى وعُين رئيسًا للمحكمة العسكرية فى دير الزور، وفى عام ١٩٤٧م عُين مديرًا عامًا للشرطة السورية، وفى عام ١٩٤٨م عُين قائدًا للجيش السورى . **انظر** / بشير العوف: الانقلاب السورى، مكتبة حسين النووى، دمشق، ١٩٤٩م، ص ٢ ؛ نذير فنصه: أيام حسنى الزعيم ١٣٧ يومًا هزت عرش سوريا، دار الآفاق الجديدة، دمشق،١٩٧٢م، ص ص ٨–٩ .

** شكرى القوتلى: من أقدم المجاهدين فى سورية، كان عضوًا فى جمعية "العربية الفتاه"، وهى جمعية سرية تشكلت أيام الثورة العربية، وكانت تهدف إلى استقلال البلاد العربية ووحدتها، عين وزيرًا للمالية فى عام ١٩٣٦م، وتولى رئاسة الجمهورية لأول مرة فى عام ١٩٤٣م، **انظر**/ فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، ط٢، دار أسامه، عمان، ٢٠٠٢م، ص ٦٠٢ .

*** خالد العظم: الرئيس الحادى عشر للدولة السورية، من ٤ أبريل إلى ١٦ سبتمبر ١٩٤١م، أحد أبرز الزعماء السياسيين فى تاريخ سورية، ترأس الحكومة فى سورية ٦ مرات، وتميز خلال فترة نشاطه السياسى بتقديم نموذج عن الوسطية السياسية . **انظر**/ أكرم حسن الحلبى: خالد العظم آخر حكام دمشق من آل العظم، دار شهرزاد الشام، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ص ٤١–٤٥ .

1 – F.R.U.S: 1949, V. VI , Memorandum by The Secretary Of State to The President, Washington, April 25, 1949, P. 1630 .

٢– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، ط١، مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٢٤ .

٣- محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨م، دراسة فى العمل السياسى القومى المشترك، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م، ص ١٤٠ .

ينطبق هذا الكلام على انقلاب "حسنى الزعيم" الذى لم يأت من فراغ، بل كانت هناك أسباب ودوافع وظروف مهدت له، والتى يُمكن تلخيصها على النحو التالى :-

مع بداية عام ١٩٤٩م، بدأ يلوح فى الأفق صراع بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية، عندما طلبت الحكومة السورية من البرلمان مناقشة القانون الأساسى للجيش، حيث راح النواب يضغطون على الحكومة مطالبين بوضع حد لتسلط الجيش وتعديه على الحريات العامة، وانبرى النائب "فيصل العسلى" -رئيس الحزب التعاونى الاشتراكى- يُحذر من السلطة المعطاة لـ "حسنى الزعيم"، وطالب بمحاكمته بجرم الخيانة والرشوة وسوء التصرف[١].

كما احتدم النزاع بين العسكريين والسياسيين حول أسباب الهزيمة فى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، فقد حاولت القيادة السياسية إلقاء مسئولية الهزيمة فى الحرب على الجيش، وطالب كثير من السياسيين بضرورة محاكمة عدد من قياداته، أما القيادة العسكرية فقد اعتبرت أن الفشل فى الحرب جاء نتيجة مباشرة لضعف الحكومة وغرقها فى الفساد، وإهمال الجيش بعدم تقديم الدعم الكافى له، أو إعداده الإعداد الجيد للدخول فى الحرب [٢].

وتفاقمت الأزمة استفحالاً عندما توجه "شكرى القوتلى وخالد العظم" لمُعاينة الأسلحة والذخائر التى كانت وزارة الدفاع قد اشترتها، وتبين عند التجربة أنها غير صالحة، وأن هناك أغذية فاسدة تُقدم لعناصر الجيش، وراحت الصحف تتحدث عن هذه الفضائح، وعن احتمال تسريح ضباط كبار من الجيش، وإحالة آخرين إلى المحاكمة، وقد رد ضباط الجيش بأن عقدوا اجتماعًا لتدارس الموضوع والرد على هذه الاتهامات، وقرروا رفع مذكرة إلى "شكرى القوتلى"، وطالبوا فيها بإلقاء القبض على النائب "فيصل العسلى"، وإحالته إلى القضاء، وتصديق قانون الجيش من قبل مجلس النواب، وقد جاء الرد مخيبًا لآمال ضباط الجيش، حيث رفضت القيادة السياسية تلبية مطالبهم[٣].

١- أمل مخائيل بشور: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، ط١، جروس بروس، طرابلس، ٢٠٠٣م، ص ١٢٨ .

٢- سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤م، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٦٠ .

٣- أمل مخائيل بشور: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ص ١٢٩-١٣٠ .

يتضح مما سبق أن الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود بين العسكريين والمدنيين فى ظل تحد واضح، وهو ما دفع "حسنى الزعيم" للانقلاب؛ للخروج من هذا المأزق، خاصة بعد ما عاناه من كثرة توجيه الاتهامات إليه، وضعف مركزه وشعوره بأن سمعة الجيش أصبحت تسوء يومًا بعد يوم[١] .

وقد ساعد "حسنى الزعيم" على التحرك ضعف المؤسسات البرلمانية، وتشتت الحركة الحزبية، وفشل السياسة الخارجية، وانهيار الثقة الشعبية فى الحكومة بسبب غلاء الأسعار وتردى الأحوال الاقتصادية[٢]، والتدخلات العربية فى الحياة السياسية السورية والتناقض فى موقف السوريين تجاهها، من دون استبعاد مؤامرات وكالات الاستخبارات الغربية التى نشطت فى وضع الخطط لصيانة مصالح دولها[٣]، أضف إلى ذلك الاستعداد الشعبى لتقبل أى تغيير فى السلطة، حتى وإن قام به الجيش للإطاحة بالنظام القائم، وبخاصة بعد فشله فى الدفاع عن الحق العربى فى فلسطين سواء فى الميدان السياسى "الأمم المتحدة" أو الميدان العسكرى "ساحة القتال" [٤].

وعلى أية حال لقد دفعت هذه الأسباب مع أسباب أخرى "حسنى الزعيم" إلى التخطيط للقيام بالانقلاب، وكان لديه أسباب شخصية دفعته إلى الانقلاب، فقد كان على وشك أن يُعزل من منصبه، وصرح "خالد العظم" بأن "حسنى الزعيم" قد شعر بأن مصيره مجهول، فإما أن يناله التسريح من الجيش أو المحاكمة، فلم يجد أمامه إلا أن يتخلص من هذا المأزق ولو عن طريق قلب نظام الحكم[٥].

ونظرًا لفقدان غالبية طبقات الشعب السورى الثقة فى قدرات نظام "القوتلى" على

---

[1] – Fisher Sydney: Social Forces in the Middle East, Cornell University, New York 1955, P. 144.

[٢]– محمد مهدى كبه: مذكرات فى صميم الأحداث ١٩١٨–١٩٥٨م، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥م، ص٢٩٧؛ إبراهيم محمد محمد: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣–١٩٥٨م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٢٩ .

[٣]– أمل مخائيل بشور: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ١٣٥ .

[4] – F.O /371/82482/ Annual Report on Syria for The Year 1949 by Morgan Man, Confidential No. 8, Damascus, 9th January,1950 .

[٥]– خالد العظم: مذكرات خالد العظم، ج٢، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٨٦ .

مواجهة أعباء الحكم، وتردى الأحوال المعيشية لهم، لذا فقد قوبل انقلاب "الزعيم" بترحيب واسع الانتشار بين السوريين، كما باركت الأحزاب السياسية السورية أيضًا هذه الحركة الانقلابية [١].

وكانت المشكلة الحقيقية فى فكر "الزعيم" هى أن يستولى على السلطة العسكرية إلى جانب السلطة المدنية بعد انقلابه، لذلك بدأ مشاوراته بهدوء وتدرج لتشكيل حكومة مدنية تولى رئاستها بنفسه، واحتفظ بالوزارات السيادية * فى ١٩٤٩/٤/١٨م [٢].

ولقد ألقت أحداث سورية بظلال من الشك والريبة لدى بعض العواصم العربية، حيث ترددت كثير من الحكومات فى الاعتراف بالانقلاب فى الحال، وقد استاء "حسنى الزعيم" لذلك التأخير فى الاعتراف بنظامه، فلم يَكُن بُد من المفوضية السورية بالقاهرة إلا أن عقدت مؤتمرًا صحفيًا أعلنت فيه أن ما حدث فى سورية حركة داخلية، حتمتها مصلحة البلاد، ولا دخل لید أجنبية فيها، وأن سياسة سورية تجاه أشقائها العرب لن تتغير، ووزعت المفوضية صورًا من بيان لـ "حسنى الزعيم" حدد فيه سياسته العامة، كما نوه فى بيانه باضطراره لسحب ممثلى سورية لدى الدول التى لا تبادله تمثيلاً بتمثيل[٣].

وقد رحب العراق بالانقلاب السورى؛ وذلك لأن "حسنى الزعيم" اتجه فى بداية الانقلاب إلى العراق، وأعلن ترحيبه بأى مشروع يوحد العرب، ووصف "فاضل الجمالى" –وزير الخارجية العراقى– فى بيان له فى مجلس النواب العراقى الانقلاب السورى بأنه مسألة داخلية تخص سورية وحدها، وأن العراق يعترف بالوضع الجديد فى سورية[٤].

وفى الأردن أيد الملك "عبد الله" الانقلاب، وعقد نائب رئيس الديوان الملكى مؤتمرًا صحفيًا أعرب فيه عن اطمئنان الأردن للانقلاب الذى حدث فى سورية، واعتبره حدثًا

١– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ص ٧٠ –٧١ .

* ضمت هذه الحكومة كل من: عادل أرسلان نائبًا للرئيس ووزيرًا للخارجية، وخليل مردم وزيرًا للمعارف والصحة والشئون الاجتماعية، وحسن جبارة وزيرًا للمالية والاقتصاد، وفتح الله صقال وزيرًا للأشغال، ونورى الإيبش وزيرًا للزراعة، واحتفظ "الزعيم" لنفسه بوزارتى الداخلية والدفاع . **انظر**/ غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٢٧ .

٢– آخر ساعة: عدد ٧٥٦، ١٩٤٩/٤/٢٠م، ص ١ .

٣– آخر ساعة: عدد ٧٥٥، ١٩٤٩/٤/١٣م، ص ٣؛ المقطم: ١٩٤٩/٤/٦م، ص ٢ .

٤– أكرم الحورانى: مذكرات أكرم الحورانى، ج٢، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٩٤٠ ؛ المصرى: عدد ٤١٤٢، ١٩٤٩/٥/٤م، ص ١.

داخليًا، وأكد على التعاون الأردنى مع سورية [١].

وفى البداية التزمت الحكومة اللبنانية جانب الحياد التام، لاعتبارها الحركة السورية حركة داخلية تخص سورية وحدها ولا يجب التدخل فيها، ولو أنها ظلت تتابع أنباءها باهتمام وقلق؛ بسبب ما بين البلدين من جوار قد يُذكى شعور الاستياء ويشد من أزر المعارضة فى لبنان [٢]، أما الصحافة اللبنانية فقد رأت أن ما قام به "حسنى الزعيم" يُعد مساسًا بالأوضاع الدستورية المتعارف عليها "أى أنها اعتبرته انقلابا" [٣].

وقد اتهم "حسنى الزعيم" "رياض الصلح"* –رئيس الوزراء اللبنانى– بأنه هو المحرض للصحافة اللبنانية بمهاجمة الوضع الجديد فى سورية بالنقد والاستنكار، وبأنه يقوم بمساع حثيثة لدى الدول العربية لتشويه صورته لديها؛ حتى لا تعترف بالوضع الجديد فى سورية، وهذا ما دفع "الزعيم" إلى أن يهدد لبنان بإغلاق الحدود السورية اللبنانية، وبالقطيعة الاقتصادية بين البلدين، وتسليح المعارضة اللبنانية، كما أوضح "الزعيم" أن سورية لا ترتاح لحكومة لبنانية على رأسها "رياض الصلح" ؛ نظرًا للصلات الشخصية التى كانت تربط بينه وبين "شكرى القوتلى" [٤].

وعلى الفور اجتمع مجلس الوزراء اللبنانى، ووضع بيان طالب فيه الصحف اللبنانية بتحاشى البحث فى وضع سورية الداخلى، وطلب مجلس الوزراء من قيادة الجيش اللبنانى بإيفاد مبعوث إلى سورية ليقابل "حسنى الزعيم" للاتفاق معه على التدابير الواجب اتخاذها

١–دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ١٨، محفظة ٢٦،ملف٣ سرى ج٦،الحالة السياسية فى سوريا، الانقلاب الحكومى ١٩٤٩م، تقرير من مفوضية مصر بدمشق عن موقف الأردن من انقلاب حسنى الزعيم بتاريخ ١٩٤٩/٤/١٢م .

٢– المصدر السابق: وزارة الخارجية، إدارة الشئون العربية، تطورات الانقلاب العسكرى فى سوريا، ١٩٤٩/٤/٣م؛ عادل أرسلان: مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف أبيش، ج٢، الدار القومية للنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ص٨٠٩ .

٣– محمد مهدى كبه: مذكرات فى صميم الأحداث ١٩١٨–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ٣٠٢ .

* رياض الصلح (١٩٥١–١٨٤٩م)، أول رئيس وزراء للبنان بعد استقلالها عام١٩٤٣م، ولد فى صيدا، وحصل على إجازة فى الحقوق واشتغل بالمحاماه، ونشط بالدعاية لاستقلال سورية، ودخل المجلس النيابى وفى عام ١٩٤٣م تولى رئاسة الوزراء، واشترك مع "بشاره الخورى" فى وضع الميثاق الوطنى اللبنانى الذى ينظم تركيبة الحكم الطائفى فى لبنان . **انظر** / عبد الوهاب الكيالى: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج١، ط١، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٥٤٤ .

٤– بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٦م، ص ٢٠٨ .

على الحدود السورية اللبنانية[1].

وقد ظنت الحكومة اللبنانية أنها بذلك قد عالجت سوء الفهم بينها وبين سورية من الناحية السياسية والإدارية، أما من الناحية النفسية فكان من الصعب تلافى تأثير الانقلاب السورى فى سياسة لبنان الداخلية، فمنذ اللحظة الأولى للانقلاب نشطت المعارضة اللبنانية وصحفها لاستثمار الموقف، وتهافت البعض من السياسيين والصحفيين اللبنانيين على دمشق للتقرب من العهد الجديد، واستقبلهم "الزعيم" استقبالاً حسنًا، ووعد بمساعدتهم[2].

كما صرح "الزعيم" بأن "رياض الصلح" يُدبر مؤامرة لاغتياله، وأشار إلى أنه على اتصال دائم بزعماء المعارضة اللبنانية فى الداخل والخارج من أمثال (عبد الحميد كرامة، وكميل شمعون، وسامى الصلح، وكمال جنبلاط)، وتنبأ "الزعيم" –أو هدد بالمعنى الصحيح– بحدوث انقلاب فى لبنان كما حدث فى سورية، بحجة اشتداد السخط على الحكومة اللبنانية التى لا تعمل إلا لصالح رجالها –على حد قوله– [3].

ولثقته فى القدرات العسكرية للضباط اللبنانيين اختار " الزعيم" ضباطًا من الجيش اللبنانى ليلتحقوا بالجيش السورى، ونجح فى بداية الأمر فى إقناع المقدم "شوكت شقير" فاستقال من الجيش اللبنانى وانضم إلى القوات السورية، ومُنح الجنسية السورية [4].

ورأت لبنان أن هذا الأمر قد ينذر بالخطر، فأقدمت على إغلاق الحدود مع سورية، وقد كان مصدر قلقها من أن يعلو صوت المعارضة اللبنانية بمؤازرة "الزعيم" لها، مما قد يؤثر سلبًا على الوضع السياسى، وقد يدفع هذا الوضع بالجيش اللبنانى إلى أن يحذو حذو نظيره السورى بالتدخل فى السياسة بدعوى الإصلاح[5].

١– المصرى : عدد ٤١١٨، ١٩٤٩/٤/٥م، ص ٢ .

٢– بشاره الخورى: حقائق لبنانية،ج٣، سبق ذكره، ص ٢١٠ .

٣– دار الوثائق: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ١٨، محفظة ٢٦، ملف ٣سرى ج٦،الحالة السياسية فى سوريا، الانقلاب الحكومى ١٩٤٩م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق حول موقف لبنان من انقلاب الزعيم، بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣م .

٤– المصدر السابق .

٥– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ٧٧ .

فى هذه الأثناء حاول "عبد الرحمن عزام" –أمين عام جامعة الدول العربية– التوفيق بين البلدين، لذلك قام بزيارة إلى لبنان واجتمع مع "بشارة الخورى"* –رئيس لبنان– "ورياض الصلح" وشرح لهما الوضع فى سورية، ثم ذهب إلى سورية وبين "للزعيم" حسن استعداد لبنان للتفاهم مع سورية، واتفق معه على اجتماع يضمه و"رياض الصلح"[١].

وقد حرص "عبد الرحمن عزام" على تحسين العلاقات السورية اللبنانية؛ وذلك لكى لا تصبح سورية قاعدة لإحداث اضطرابات فى لبنان؛ لأن بقاء "بشاره الخورى" فى لبنان ضمانه لوجود لبنان فى محيطه العربى –من وجهة نظر عبد الرحمن عزام–، هذا مع الوضع فى الاعتبار بأن لبنان لا ينبغى أن يكون عشًا للدسائس تجاه نظام "الزعيم" [٢].

وعلى الرغم من ظهور بوادر انفراج الأزمة أو سوء التفاهم بين سورية ولبنان، إلا أن لبنان لم يشأ أن يتخذ موقفًا منفردًا تجاه سوريه من حيث الاعتراف بالانقلاب من عدمه دون الوقوف على رأى الدول العربية، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية

وقد جاءت للبنان الأنباء من مصر تؤكد بأن القاهرة تستعد للاعتراف بالوضع الجديد فى سورية فيما إذا أبلغها لبنان أن هذا الوضع لا يقلقه، أما المملكة العربية السعودية فقد طلبت من لبنان تحسين العلاقات بين "رياض الصلح وحسنى الزعيم"، وهذا معناه اعتراف السعودية الضمنى بالزعيم، وقد ذكر "عبد الرحمن عزام" لـ "بشاره الخورى" أن مصر والسعودية تحتضنان الوضع السورى شريطة أن يحترم هذا الوضع استقلال لبنان، وأن يُعلن لبنان اطمئنانه إلى ذلك [٣].

ونتيجة لهذه التطورات على الساحة العربية اجتمع مجلس الوزراء اللبنانى فى

---

* بشاره خليل الخورى (١٩٦٤–١٨٩٠م)، نال الإجازة فى الحقوق من فرنسا عام ١٩١٢م، ومارس مهنة المحاماة، وفى عام ١٩٢٢م عين رئيسًا لمحكمة الاستئناف الحقوقية، انتخب نائبًا فى أعوام ١٩٢٩م و١٩٣٤م و١٩٣٧م، عُين رئيسًا للحكومة فى أعوام ١٩٢٧م و١٩٢٨م و١٩٢٩م، وهو أول رئيس للبنان بعد استقلالها فى الفترة من ١٩٤٣/٩/١٢م إلى ١٩٥٢/٩/١٨م .**انظر** / عبد الوهاب الكيالى: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٢، ط١، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٨٦٧ .

١–دار الوثائق: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ١٨، محفظة ٢٦، ملف ٣سرى ج٦،الحالة السياسية فى سوريا، الانقلاب الحكومى ١٩٤٩م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق حول موقف لبنان من انقلاب الزعيم، ١٩٤٩/٥/٨م.

٢- طه الهاشمى: مذكرات طه الهاشمى ١٩٤٢–١٩٥٥م، ج٢، تحقيق خلدون ساطع الحصرى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٨م، ص٣٧٥ .

٣– بشاره الخورى: حقائق لبنانية،ج٣، سبق ذكره، ص ٢١٥ .

١٩٤٩/٤/٢٢م، ودرس مسألة الوضع السورى الجديد، واجتمع رأى الوزراء على ضرورة الاعتراف بالانقلاب وبقائده، وتولى "رياض الصلح" إبلاغ "حسنى الزعيم" بهذا النبأ، فى محاولة لبداية عهد جديد بين الدولتين، أو لاستمرار علاقات الأخوة وحُسن الجوار التى كانت قائمة قبل الانقلاب [١].

وقد ساد الموقف المصرى والسعودى من الانقلاب الشك فى أن يكون خلفه أياد عراقية أو أردنية لأجل تحقيق أى من مشروعى الهلال الخصيب أو سورية الكبرى، ولم يستمر هذا الشك طويلاً، إذ سرعان ما زال خصوصًا بعد زيارة "حسنى الزعيم" لمصر فى ١٩٤٩/٤/٢١م، وتوضيحه للملك "فاروق" حقيقة الانقلاب وطبيعة الموقف فى سورية [٢].

وكان "حسنى الزعيم" قد بعث برسالة خاصة للملك "عبد العزيز" –ملك المملكة العربية السعودية– فى ١٩٤٩/٤/١٣م، أكد له فيها أن حركته بريئة من كل غرض خارجى، وأنها لا تهدف إلا لإصلاح الحال فى سورية [٣].

وعندما تأكد لمصر والسعودية صدق اتجاه "حسنى الزعيم" اعترفتا به وبانقلابه، وقد جاء اعترافهما متزامنًا فى يوم واحد، حيث أبلغ ممثليهما فى سورية الحكومة السورية باعترافهما بنظام الحكم الجديد فى ٢٣ أبريل ١٩٤٩م [٤].

ثم توالى بعد ذلك اعتراف معظم الحكومات الإقليمية والدولية بالوضع الجديد فى سورية، وقد أبلغت حكومات كل من فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا باعترافها الرسمى للحكومة السورية، فى ١٩٤٩/٤/٢٤م [٥].

وبعد نجاح الانقلاب كان على "الزعيم" أن يلتزم بالاتجاه نحو أحد المحورين العربيين اللذين كانا يتجاذبان سورية فى ذلك الوقت، وهما المحور العراقى الأردنى، والمحور المصرى السعودى، وفى البداية اتجه "الزعيم" إلى الأردن والعراق، على اعتبار أنهما كانتا

١– المصرى: عدد ٤١٣٤، ١٩٤٩/٤/٢٤م، ص ١.

٢ – الأهرام: عدد ٢٢٩٣٦، ١٩٤٩/٧/١٥م، ص ١.

٣– المصرى: عدد ٤١٢٥، ١٩٤٩/٤/١٥م، ص ٢ .

٤– المصدر السابق: عدد ٤١٣٤، ١٩٤٩/٤/٢٤م، ص ١ .

5 – F.R.U.S: 1949, V. VI , Memorandum by The Secretary Of State to The President, Washington, April 25, 1949, P. 1631 .

أول دولتين اعترفتا بانقلابه، وحاولتا التقرب منه، مما جعل البعض يعتقد أن الانقلاب تم لصالح الأسرة الهاشمية [١]

وأخذ "الزعيم" يوازن بين ربحه وخسارته، فإذا كسب الأردن والعراق فسوف يخسر مصر والسعودية، ولذلك كان لابد أن يختار بين أمرين، فإما الوعد بالإنعاش الاقتصادى البطيء لبلده، عن طريق التعاون مع الأردن والعراق، وإما المنافع السياسية والمالية العاجلة المتأتية من المساعدات المصرية السعودية، وقد قرر اختيار الأمر الأخير واستنكر مشروع سورية الكبرى، كما رفض أى تقارب مع العراق[٢].

وحاول "الزعيم" أن يستميل لبنان إلى صفه فى محاربة مشروعى الهلال الخصيب وسورية الكبرى، والانضمام إلى الدول العربية المناهضة له، وأكد الزعيم لـ "بشارة الخورى" أن هذين المشروعين إذا تحقق أحدهما فإنه سيلحق الأذى بلبنان، وطلب "الزعيم" منه أن ينضم إلى المعسكر المصرى السعودى مثلما فعل هو، وقد أبدى "بشاره الخورى" موافقته على وجهة نظر "الزعيم"، لكنه فضل عدم الجهر بذلك، وأخذ الأمور بشيء من الحيطة والحذر[٣].

وقد استجد من الأحداث ما جعل العلاقات تسوء بين البلدين مرة ثانية، ففى صباح ١٠ مايو عام ١٩٤٩م دخل أحد الضباط السوريين ويدعى "أكرم طباره" الأراضى اللبنانية، ومعه بعض الجنود؛ وذلك للقبض على فلسطينى يُدعى "كامل الحسينى"، ومحاكمته أمام المحاكم السورية بتهمة الخيانة العظمى للقضية الفلسطينية، إذ كان هذا الشخص الفلسطينى متهمًا بالتعاون مع السلطات الصهيونية، وقد حاول الفلسطينى

١- الأهرام: عدد ٢٢٩٣٦، ١٩٤٩/٧/١٥م، ص ١ .

٢- نجلاء سعيد أحمد: مشروع سوريا الكبرى، دراسة لإحدى مشروعات الوحدة العربية فى النصف الأول من القرن العشرين،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦م،ص ٣٢٤؛ محمد سعيد أحمد: العلاقات العراقية السعودية ١٩١٤-١٩٥٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٣٢٦

٣- دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم١٧، محفظة رقم ٢٥، ملف رقم٢، ٣سرى ج٧، الحالة السياسية فى سوريا، الانقلاب الحكومى ١٩٤٩م، المفوضية المصرية بدمشق، تقرير من وزير مصر المفوض بسوريا إلى وزير الخارجية المصرى عن العلاقات السورية اللبنانية، بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٥م .

الهرب، إلا أن أحد الجنود السوريين أطلق عليه الرصاص، فأصابه إصابة قاتلة[١].

وفى طريق عودة المجموعة العسكرية السورية تابعهم رجال الدرك اللبنانى، وقاموا باعتقالهم تمهيدًا لمحاكمتهم أمام المحاكم اللبنانية؛ لتبين مدى مسئوليتهم فى حادث القتل الذى وقع على الأراضى اللبنانية، كما قدمت الحكومة اللبنانية احتجاج رسمى إلى الحكومة السورية بسبب هذه الواقعة[٢].

ونتيجة لهذا الحادث، تدخلت الحكومة السورية، وطلبت من الحكومة اللبنانية الإفراج عن جنودها المعتقلين، وكان الطلب السورى قائمًا على أساس أن العرف المتبع –حتى وقوع هذه الحادثة– بين سورية ولبنان، كان يُجيز لرجال القوة العامة فى كل منهما أن ينفذوا أوامر القبض الصادرة من السلطات المختصة للبلد التابعين له فى أراضى البلد الآخر[٣].

وقد ردت لبنان على هذا الزعم بأنه وإن كانت الأصول المتبعة بين الدولتين–حتى حينه– تُجيز لرجال القوة العامة لكل منهما أن ينفذوا أوامر القبض والإحضار، إلا إنها تخضع مع هذا التنفيذ لشرط أساسى، وهو أن يكون التنفيذ بمعاونة القوة العاملة فى هذا البلد الآخر، وهو ما لم يُتبع فى هذه الواقعة[٤].

ونتيجة لرفض الحكومة اللبنانية تسليم الجنود السوريين للسلطات السورية، وجهت الحكومة السورية إنذارًا شديد اللهجة إلى لبنان هددت فيه بإغلاق الحدود السورية اللبنانية، كما قامت بمنع المسافرين إلى ومن لبنان من الدخول فى أراضيها، وقامت أيضًا بوقف شحن المواد الغذائية إلى لبنان[٥].

وعندما تأزمت الأمور بين الدولتين توسطت حكومتى مصر والسعودية لتسوية هذا

١– دار الوثائق: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم ٢٠، محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ١٣،٢٥سرى، العلاقات بين سورية ولبنان ١٩٤٩–١٩٥٣م، قرار هيئة التحكيم فى الخلاف القائم بين حكومتى سوريا ولبنان بشأن حادث مقتل كامل الحسينى، تقرير رقم ٣٧، بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧م .

٢– بطرس غالى: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٣٥ .

٣– المرجع السابق: ص ٣٦ .

٤– بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، سبق ذكره ، ص ٢٢٥.

٥– المصرى: عدد ٤١٥٠، ١٩٤٩/٥/٢٥م، ص ٢.

الخلاف، وقبلت سورية ولبنان هذه الوساطة وعقدتا فيما بينهما اتفاقًا على إحالة هذه المشكلة إلى التحكيم، وأسند هذا التحكيم إلى مصر والسعودية فى ٢٨ مايو ١٩٤٩م[١].

واجتمعت هيئة التحكيم والمكونة من مندوبى مصر والسعودية بدار المفوضية المصرية ببيروت فى ٣٠ مايو ١٩٤٩م، واستمعت الهيئة إلى بيان كل من ممثلى الحكومة السورية واللبنانية، وأصدرت الحكم التالى [٢]:-

١ - دعوة الحكومة اللبنانية إلى إبعاد الضابط والجنود من أراضيها، بإخلاء سبيلهم وإعادتهم إلى الحكومة السورية؛ لتتخذ فى شأنهم ما تراه.

٢ - دعوة الحكومتين السورية واللبنانية إلى تبادل التعبير عن أسفهما لما سببه حادث مقتل "كامل الحسينى" من تعكير الصلة بين البلدين وحسن الجوار والأخوة بين البلدين.

٣ - دعوة الطرفين إلى التعجيل فى إبرام اتفاقات ثنائية لضبط الإجراءات فيما يتعلق بالمواد الجزائية فى علاقاتهما المتبادلة؛ منعًا لوقوع حوادث أخرى مستقبلاً من هذا القبيل.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق فى الأول من يونيو ١٩٤٩م، وأُذيع فى دمشق بلاغ رسمى، أُعلن فيه عن إعادة فتح الحدود بين الدولتين، وأن الحكومة السورية قد سمحت بتصدير المواد الغذائية إلى لبنان، وأضاف البلاغ أنه قد تم تأليف لجنة مشتركة تمثل سورية ولبنان لإنهاء الخلافات بينهما[٣].

وقد استند حكم هيئة التحكيم إلى أن هذا الحادث قد وقع فى منطقة كانت ترابط فيها القوات السورية مع القوات اللبنانية فى حرب فلسطين لصد العدو الإسرائيلى، ولم تنسحب القوات السورية من هذه المنطقة اللبنانية إلا فى الأول من مايو ١٩٤٩م، أى قبل الحادث

١- بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، سبق ذكره، ص ٢٢٦.

٢- دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم ٢٠، محفظة رقم ٢٨، ملف رقم ١٣،٢٥سرى، العلاقات بين سورية ولبنان ١٩٤٩-١٩٥٣م، قرار هيئة التحكيم فى الخلاف القائم بين حكومتى سورية ولبنان بشأن حادث مقتل كامل الحسينى، تقرير رقم ٣٧، بتاريخ ١٩٤٩/٦/٧م .

٣- المصرى: عدد ٤١٦٣، ١٩٤٩/٦/٣م، ص ١ .

بعشرة أيام، فمن المحتمل أن قصر هذه المدة لم يَكُن كافيًا لكى يُرسخ فى الأذهان أن ما كان ممكنًا للقوات السورية مباشرته من سلطات وعمليات فى تلك المنطقة من الأراضى اللبنانية حتى أول مايو عام ١٩٤٩م، لم يَعُد مستساغًا قانونيًا [١].

ولكن إن قيل إن تدخل مصر والسعودية فى الخلاف السابق أنه أنهى هذا الخلاف بين الدولتين على المستوى الرسمى، إلا أنه لم يُنه الحقد والضغينة الشخصية التى كانت موجودة بين "حسنى الزعيم" و "رياض الصلح"، وقد جاهر "حسنى الزعيم" أكثر من مرة بأنه لا يُمكنه التفاهم مع الحكومة اللبنانية ما دام على رأسها "رياض الصلح"، وكان "رياض الصلح" يُصرح بما لا يقل عن ذلك فيما يتعلق بـ "حسنى الزعيم"[٢] .

ولما شعرت السلطات الإنجليزية بذلك قامت تنتهز الفرصة، وربما أن تكون قد عرضت على "رياض الصلح" مساعدته عن طريق بغداد حتى لا تظهر فى الميدان مكشوفة بغية مقاومة تيار النفوذ الفرنسى فى سورية والمتمثل فى المساعدات المالية والعسكرية التى ترسلها فرنسا لسورية[٣].

ومما يستلزم ذكره أنه لم يكن "بشاره الخورى" ولا الشعب اللبنانى يشاطران "رياض الصلح" فى سياسته تجاه سورية، فكان مسلمو لبنان يميلون بطبعهم نحو سورية ونحو "الزعيم"، والمسيحيون لا يرضون بمناهضة فرنسا وسياستها[٤].

وكانت قضية "أنطون سعادة"* –رئيس الحزب السورى القومى الاجتماعى بلبنان–

١– بطرس بطرس غالى: الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، سبق ذكره، ص ٣٨ .

٢– دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٦، محفظة ٣٩، ملف رقم ١، ١/٧/٢٢٧ ج١، تقارير سياسية للمفوضية الملكية المصرية بمدينة بيروت ١٩٤٤–١٩٥٠م، تقرير من وزير مصر المفوض بلبنان إلى الخارجية المصرية عن العلاقات اللبنانية السورية، بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م .

٣– المصدر السابق .

٤– نفسه .

* أنطون سعاده (١٩٤٩–١٩٠٤م): ولد بقضاء المتن بلبنان، هاجر مع أبيه إلى البرازيل بعد الحرب العالمية الأولى، ثم عاد فى عام ١٩٢٩م، وهاله ما وجد من تقسيم فى بلاده، ورأى أن يكون حزبًا يدعو للوحدة السورية، وعمل بالصحافة بين دمشق وبيروت، واستطاع أن يؤسس الحزب القومى السورى فى عام ١٩٣٢م، وقد أسس سعاده حزبه على مجموعة من الأسس منها – الولاء للوطن دين، – فصل الدين عن الدولة ومنع رجال الدين من التدخل فى شئون السياسة، ويرى سعادة أن تحديد الأمة باللغة هو من الخطأ الواضح؛ لأن اللغة وسيلة من وسائل قيام الاجتماع وليست سبب من أسبابه، وأنها أمر حادث بالاجتماع بالأصل وليس الاجتماع أمر حادث باللغة .**انظر**/ وديع بشور: سعادة ونهجه الفكرى، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م،ص

من الأمور التى شغلت الانتباه بين البلدين، وكانت سببًا فى عمليات شد وجذب بين "حسنى الزعيم وبشاره الخورى"، واستطاع الزعيم أن يوظفها لصالحه.

فقد كانت سياسة "الزعيم" المتقاربة مع العراق فى البداية دافعًا للحزب السورى القومى الاجتماعى لإظهار تأييده لحركة "الزعيم"، حيث رأى الحزب أن التقارب بين سورية والعراق خطوة تدل على تفهم الحكام لحاجات شعوبهم[١].

كما أصدر "أنطون سعادة" أوامره لأعضاء الحزب فى دمشق بالاتصال بـ "حسنى الزعيم" وإظهار رغبة الحزب بالتعاون معه فى سبيل النهوض بالبلاد السورية، والإعلان عن استعداد الحزب لوضع جميع إمكانياته المعنوية والمادية فى سبيل هذا التعاون[٢].

كما استغل الحزب حادثة القبض على الضابط السورى "أكرم طباره" فى لبنان، وقدم مذكرة قانونية إلى الحكومة اللبنانية طالب فيها بإطلاق سراح الضابط السورى، فى محاولة لاسترضاء ومغازلة "حسنى الزعيم" [٣].

ولقد كانت الظروف غير المواتية للحزب فى لبنان* دافعًا لكى يوطد "أنطون سعادة" صلته بـ "حسنى الزعيم"[٤].

وفيما يبدو أن المعارضة السياسية فى لبنان كانت تجد فى دمشق دعمًا لها إزاء حكومتها، وقد سار "أنطون سعادة" فى نفس الطريق، إذ تقابل مع "حسنى الزعيم" فى

ص ٩١-١٠٥؛ عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: العلاقات اللبنانية السورية حتى عام ١٩٥٨م، الأزمة اللبنانية أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٥٨١ .

١- سمير جميل مصاروه: الحزب السورى القومى الاجتماعى ١٩٣٢-١٩٦٢م، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٤٢١ .

٢- المرجع السابق: ص ٤٢٢ .

٣- عبد الغنى العطرى: سعادة والحزب القومى ١٩٣٢-١٩٥٠م، دمشق، ١٩٥٠م، ص ١٦٥.

* وقع صدام مسلح بين الحزب والكتائب اللبنانية فى مدينة بيروت (حى الجميزة) فى ١٩٤٩/٦/١م ، أدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، واستطاعت الكتائب دحر أعضاء الحزب، وحرق مطبعته وجريدته، وأعقبت حكومة "رياض الصلح" ذلك بحملة موسعة على الحزب، لدرجة قيامها بحله إداريًا ، وذكر أن هذه الحادثة افتعلتها الحكومة اللبنانية؛ للإيقاع بالحزب القومى وبرئيسه. **انظر**، المصدر السابق، ص١٦٠

٤- مجهول المؤلف: الأحزاب السياسية فى سوريا، منشورات دار الرواد، دمشق، ١٩٥٠م، ص ص ١٠٣-١٠٥ .

١٦/ ٦/ ١٩٤٩م، ورحب به "الزعيم" وشجعه وتدارسا سويًا خططًا للانقلاب فى لبنان[١].

والحاصل أن كل واحد منهما ظن أنه يستطيع أن يُسخر الآخر للعمل لصالحه، فرأى "الزعيم" فى "سعادة" أداة لتحطيم رئيس الوزراء اللبنانى "رياض الصلح" –الصديق الحميم لشكرى القوتلى–، وكان "الزعيم" يشك دائمًا بأنه يتآمر لإسقاطه، وبناءً عليه فقد تعهد "الزعيم" لـ "سعادة" بتقديم الرجال والأسلحة له، أما "أنطون سعادة" فقد رأى فى "الزعيم" أداة طيعة يُمكن استخدامها بغرض الحصول على الدعم المادى والمعنوى ضد الحكومة اللبنانية، ونتيجة لذلك انطلق "سعادة" من سورية للإعداد للثورة فى لبنان[٢].

والواقع أن تدخل "حسنى الزعيم" لم يكن يعدو المعاكسة، ولم يكن ليزيد كثيرًا من إحراج مركز الحكومة اللبنانية*، والذى كان متحرجًا بطبعه، بما نسب إلى وزير الدفاع من اتصاله بأشخاص تحوم حولهم الشبهات، وما نسب إلى وزير المالية من البطء وعدم الكفاية، وبما قيل عن وزير الخارجية والذى أظهر نيته لترك الحكومة اللبنانية ليترأس مؤسسة "سيرياك" وهى مؤسسة فرنسية كانت قد تكونت بعد خروج الفرنسيين لتصفية مصالحهم فى لبنان وسورية، ولم يشذ وزير الداخلية عن هذا الموقف المتزعزع، فَذُكر أنه لم يكن مهتمًا بمقتضيات واجبه[٣].

كل هذا يُظهر مركز الوزارة اللبنانية الدقيق، ويوضح سبب اضطراب رئيسها وتهيجه ضد "حسنى الزعيم" الذى يزيد مركز هذه الوزارة إحراجًا؛ بمساعدته للمعارضة، وتشجيعه لأعضاء الحزب السورى القومى الاجتماعى، ولرئيسه وتقديم الأسلحة لهم .

١– باتريك سيل: الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥–١٩٥٨م، ترجمة سمير عبده و محمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١٠١؛ عادل أرسلان: مذكرات عادل أرسلان، ج٢،سبق ذكره، ص٨٦٦ .

٢– سمير جميل مصاروه: الحزب السورى القومى الاجتماعى ١٩٣٢–١٩٦٢م، سبق ذكره، ص ٤٣٤.

*كان تشكيل الحكومة اللبنانية على النحو التالى:–

رياض الصلح –رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للمالية، جبرائيل ألمر –نائبًا للرئيس ووزيرًا للداخلية، مجيد أرسلان –وزيرًا للدفاع والزراعة، حميد فرنجيه –وزيرًا للخارجية، أحمد الأسعد –وزيرًا للأشغال العامة، فيليب تقلا –وزيرًا للاقتصاد، الياس الخورى –وزيرًا للصحة، حسين العويني –وزيرًا للمالية . **انظر/** جان ملحة: الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣–١٩٨١م، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨١م، ص ٤٤ .

٣– دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٦، محفظة٣٩، ملف رقم ١، ١/٧/٢٢٧ ج١، تقارير سياسية للمفوضية الملكية المصرية بمدينة بيروت ١٩٤٤–١٩٥٠م، تقرير من وزير مصر المفوض بلبنان إلى الخارجية المصرية عن الحالة السياسية فى لبنان ، بتاريخ ١٩٤٩/٧/٦م

ونتيجة لذلك تقابل "بشاره الخورى" مع "حسنى الزعيم" وأفضى كل منهما برغبته الأكيدة فى تنقية الجو بين البلدين، وإحكام ما يقضى به الجوار بينهما من روابط تقوم على تفاهم تام وتعاون وثيق، ثم أخذ "الزعيم" فى تبديد ما علق فى ذهن "بشاره الخورى" من مخاوف، وأكد له حرص سورية على سلامة لبنان، واحترامها لاستقلاله، وأكد على أن الجيش السورى على أتم الاستعداد للدفاع عنه، وأنه –أى حسنى الزعيم– يعد هذا واجبًا مقدسًا فى عنقه، وأظهر "بشاره الخورى" عدم ارتياحه للمعارضة فى لبنان، وخشى من عواقب اتصالها بـ "حسنى الزعيم"، فأجابه "الزعيم" بأنه لا يُعيرها التفاتًا، وعندئذ رجا "الخورى" "الزعيم" بألا يُلقى بالاً بأقوال رجال المعارضة فى لبنان؛ لأنهم لا هم لهم إلا لتعكير الجو، وهدم العلاقات بين البلدين[1].

وعلى أية حال فإن "الزعيم" لم يلتزم بما تعهد بتقديمه لأنطون سعادة، بعد أن فشلت ثورة الحزب فى لبنان، والتى أعلنت فى ٤/ ٧/ ١٩٤٩م، حيث أقدم على تسليمه –بعد أن جاء إلى سورية لاجئًا سياسيًا– إلى لبنان وتم إعدامه فى ٧/ ٧/ ١٩٤٩م [2].

ولا تزال حقيقة الصفقة التى على أساسها غدر الزعيم بسعادة غير معروفة، فقد ذُكر أن "رياض الصلح" قد –اشتراه– من "حسنى الزعيم"، وأن لبنان قد حثت مصر لكى تضغط على "الزعيم" فيقوم بتسليمه، وقد ذكر "الزعيم" أنه اضطر لتسليمه وإلا انفرط عقد المحور الذى شُكل من دمشق والقاهرة والرياض[3]، لذلك بدأت مسألة دعمه لأنطون سعاده تفتر، ولعله ليس من قبيل الصدفة أنه وبعد ذلك بأمد قصير وتحديدًا فى ١٠/٧/١٩٤٩م، وقع الزعيم مع لبنان اتفاقية اقتصادية، أنهت فترة نزاع طويلة بين البلدين[4].

١– المصدر السابق: سوريا ، فيلم رقم ١٧، محفظة رقم ٢٥، ملف رقم ٥، ٣سرى ج٨، الحالة السياسية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥١م، المفوضية المصرية بدمشق، تقرير من وزير مصر المفوض بسوريا إلى الخارجية المصرية عن العلاقات اللبنانية السورية ٢٥/٦/١٩٤٩م .

٢– محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية فى سوريا، دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥م، ص٢٥١؛ مصطفى طلاس: سورية الطبيعية، ترجمة ابراهيم سلوم، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٥٨ .

٣– باتريك سيل: الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٠٢ .

٤– المصرى: عدد ٤٢٠٠، ١١/٧/١٩٤٩م، ص ٢ .

ولو أن "الزعيم" ساند "سعادة" حتى النهاية فإنه سيجد نفسه مضطرًا لأن يتدخل مباشرة فى لبنان، مع إمكانية حدوث دمار أكيد لبنيان لبنان السياسى، وهذا احتمال لا يمكن أن تستسيغه الدول الكبرى ذات المصلحة، والتى قد تزعم بأنها لم تبتئس لتدمير حركة متعصبة هددت مصالحها واستقرار المنطقة[١].

لذلك بدأت مسألة دعم "الزعيم" لـ "سعادة" تفتر، خاصة بعد أن تم له ما أراد بأن أصبح رئيسًا للجمهورية، وتقديم لبنان تهانيها له على ذلك.

وكان "الزعيم" قد تعهد بالسعى إلى إجراء انتخابات رئاسية، والعمل على صياغة دستور جديد، وحدد يوم ١٩٤٩/٦/٢٥م لإجراء الانتخابات لرئاسة الجمهورية [٢].

وقد قصد "الزعيم" من ذلك إضفاء الشرعية على حكمه، خصوصًا بعد الاعتراف المتبادل بينه وبين بعض الحكومات الإقليمية والدولية، على الرغم من عدم تقدم أى مرشح غيره لخوض هذه الانتخابات[٣].

وقبل إجراء الانتخابات، وتحديدًا فى يوم ١٩٤٩/٦/٢٤م، جرت مقابلة بين "حسنى الزعيم وبشاره الخورى"، ولوحظ أن زيارة "حسنى الزعيم" لرئيس لبنان قد تمت فى اليوم السابق لإجراء الانتخابات السورية؛ وذلك حتى يتمكن رئيس جمهورية لبنان من رد زيارة "حسنى الزعيم" بعد انتخابه رئيسًا للجمهورية السورية مهنئًا، وقد صدر بلاغ رسمى فى بيروت ودمشق بهذه المناسبة، ورد فيه بأن الاجتماع بين الرئيسين قد دام نحو ساعة كاملة تجلت فيه روح الود والإخاء الذى يجمع بين البلدين، كما رحبت الصحف بهذا اللقاء، ونوهت بأنه فاتحة خير بين البلدين، وأنه دليل على أن علاقات الود والإخاء قد عادت بينهما إلى ما كانت عليه فى سابق عهدها[٤].

١- باتريك سيل:الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ص١٠٢-١٠٣ .

٢ - محمد كمال أحمد: العلاقات السياسية السعودية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١١م، ص ١٠٨.

3 - F.R.U.S: 1949, V. VI , Memorandum by The Secretary Of State to The President, Washington, April 25, 1949, P. 1632 .

٤-دار الوثائق: أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٦، محفظة٣٩، ملف رقم ١، ١/٧/٢٢٧ ج١، تقارير سياسية للمفوضية الملكية المصرية بمدينة بيروت، تقرير من وزير مصر المفوض بلبنان إلى الخارجية المصرية عن العلاقات اللبنانية السورية، ١٩٤٩/٦/٢٥م .

وجرت الانتخابات فى يوم ١٩٤٩/٦/٢٥م، وانتخب "حسنى الزعيم" رئيسًا للجمهورية السورية، وتقدم "الأمير عادل أرسلان" –بصفته رئيسًا للوزراء بالنيابة– باستقالة الحكومة، وقبلها "حسنى الزعيم"، وكلف "محسن البرازى"* بتشكيل الوزارة الجديدة [١].

ومن المضحكات أن بعض الصحف اللبنانية أخذت تتغنى بحرية الانتخابات السورية، وتنعى الحريات فى لبنان، على الرغم من أن "حسنى الزعيم" كان المرشح الوحيد فى هذه الانتخابات –ومن يجرؤ على ترشيح نفسه ضد قائد الجيش– [٢] .

وبتاريخ ١٩٤٩/٧/٢م، أرسل "بشاره الخورى" رسالة تهنئة لـ "الزعيم" بمناسبة انتخابه رئيسًا لسورية، كما أقر مجلس الوزراء اللبنانى إرسال وفد لدمشق لتهنئته أيضًا[٣] .

هذا وقد أدى عدم التزام "حسنى الزعيم" بإعادة الحياة الديمقراطية، إلى إعادة نظر القوى السياسية بموقفها نحوه، وانتقال العديد ممن أيدوه فى البداية إلى صفوف المعارضة، وبدأ رصيده على الصعيدين المدنى والعسكرى بالتراجع[٤]، مما سهل قيام "سامى الحناوى"** بالانقلاب العسكرى الثانى فى ١٩٤٩/٨/١٤م، ولم يمض على حكم "حسنى الزعيم" سوى ١٣٧ يومًا [٥].

---

* محسن البرازى: محامى فرنسى الثقافة والتعليم، ينتمى إلى إحدى العائلات الإقطاعية فى حماة، عمل وزيرًا للمعارف فى الفترة من أبريل إلى سبتمبر ١٩٤١م فى وزارة خالد العظم، وعينه "شكرى القوتلى" مساعدًا له وكبير معاونيه فى قصر الرئاسة ما بين عامى ١٩٤٣م و١٩٤٦م، وكان مستشارًا قانونيًا له وكاتبًا لخطاباته ومبعوثًا له إلى الخارج، وكلفه "الزعيم" بتشكيل الوزارة فى يونيه ١٩٤٩م، وأعدم معه بعد انقلاب "سامى الحناوى" **انظر**/ خيرية قاسمية: مذكرات محسن البرازى ١٩٤٧–١٩٤٩م، ط١، دار الرواد للنشر، بيروت، ١٩٩٤م، ص ٩ ٠

١– وليد المعلم: سوريا ١٩١٨– ١٩٥٨م التحدى والمواجهة،ط١، مطبعة عكرمة، دمشق،١٩٨٥م، ص ١١٥ – ١١٦؛ غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٢٨ ٠

٢– بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، سبق ذكره، ص ٢٣٤.

٣– المصرى: عدد ٤١٩٣، ١٩٤٩/٧/٣م، ص ٢ .

4 – Majid Khaddri, constitutional Development in Syria, the Middle East journal, volume 5, Spring 1951, p. 150

** ولد سامى الحناوى فى حلب عام ١٨٩٨م، تخرج فى دار المعلمين ثم التحق بالخدمة فى الجيش التركى عام ١٩١٦م، وانتسب لمدرسة استانبول العسكرية، ثم المدرسة الحربية بدمشق، عمل فى قوات الدرك فى لواء الإسكندرونه، واشترك فى حرب فلسطين، وكان صديقًا لحسنى الزعيم ورقاه إلى رتبة عميد مكافأة له على اشتراكه فى الانقلاب الأول . **انظر**/ دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثانى، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٦م ٠

٥– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٢٩ .

لبنان وانقلاب سامى الحناوى (١٤أغسطس ١٩٤٩م).

لم تكن سياسة "حسنى الزعيم" الداخلية أو العربية أو الدولية إلا سلسلة من الأخطاء التى كانت تُثير حنق الجميع، وتدفع بالتالى معظم القوى السياسية إلى صفوف المعارضة، ولم تستطع التدابير الشكلية التى قام بها كالانتخابات الرئاسية، أو تشكيل وزارة مدنية أن توقف الاستياء المتعاظم فى سورية، حيث أخذت فئات عدة من المجتمع تقف محتجة ضد نظامه الديكتاتورى، وتطالب بإقامة نظام ديمقراطى، ونشطت الأحزاب ضد مراسيمه المجحفة، وطالبت بإجراء الإصلاح الزراعى، وتأميم كل فروع الصناعة الواقعة فى أيدى الاحتكارات الأجنبية[١].

وما كان أكثر إثارة لشعور الرأى العام السورى هو صداقة "حسنى الزعيم" مع الفرنسيين والأتراك، فقد انتشرت الدعاية التحريضية حول محاولة "الزعيم" ربط سورية بفرنسا وعقد معاهدة معها، وقد أحيت هذه السياسة تجاه فرنسا لدى رجل الشارع السورى ذكريات ما يقرب من نصف قرن من الصراع مع المستعمر الفرنسى، مما كان له مردود سيئ على علاقة السوريين بالزعيم، كما تناسى "الزعيم" ببساطة حسرة السوريين على فقدان لواء الإسكندرونه، وكأن المشكلة بين سورية وتركيا لم تكن[٢].

وعلى الرغم من أن مهمة إسقاط "الزعيم" كانت تقع على عاتق المعارضة السورية إلا أن العراق كان له دور فى التحريض على إسقاطه، خصوصًا بعد أن خابت آماله فى تحقيق الوحدة السورية العراقية، لذلك أقدم العراق على تدبير المؤامرات للخلاص منه، بعد أن وجد فى القيادات السياسية السورية –خاصة حزب الشعب– الذين كانوا يرغبون فى وحدة مع العراق حليفًا سياسيًا له[٣].

وقد لقى هذا الاتجاه تأييدًا ودعمًا وسط قيادة الجيش السورى، حيث ازدادت النقمة

١– بيير بودا غو قا: الصراع فى سوريا لتدعيم الاستقلال الوطنى ١٩٤٥–١٩٦٦م، ط١، ترجمة ماجد علاء الدين و أنيس المتنى، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٧م، ص ٤٨ .

٢– دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف ٣/٧/٢٢٨، كود ٠٤٠٩٠٩–٠٠٧٨، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٣م، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق، بشأن أحداث سوريا الأخيرة، بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٧م؛ الأهرام: عدد ٢٢٩٧٦، ١٩٤٩/٩/١م، ص٢ .

٣– محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره ، ص ص ١٥١ – ١٥٢ .

كثيـرًا؛ نتيجـة لعمليـات الطـرد والسـجن والإبعـاد التـى أوقعهـا "الـزعيم" علـى عـدد مـن العسكريين، بالإضافة إلى تفضيله للمحاسيب منهم على الأكفاء[١].

وعلـى أيـة حـال فقـد اجتمعـت هـذه الأسـباب مـع غيرهـا لتكـون رأيًـا واحـدًا بـين العسكريين، وهو ضرورة الإطاحة بحاكم أخذ كل شيء ولم يُقدم أى شىء، وأن الزمن قد حان ليضرب الجيش ضربته التالية [٢].

وفى ١٣ أغسطس ١٩٤٩م، خطط "سامى الحناوى" مع ضباط دروز مواليين للحزب السورى القومى الاجتماعى للانقلاب الثانى، وفى ١٤ أغسطس أحاطت المدرعات بمكان إقامـة "حسنى الزعيم" وأُلقى القبض عليه، وعلى رئيس وزرائه "محسن البرازى" وأحضرا أمام محكمة عسكرية برئاسة "سامى الحناوى" وحكم عليهما بالإعدام، ونُفذ الحكم للتو[٣].

ولم يستقبل السوريون أخبار الانقلاب الثانى بمثل ذلك الجو المفعم بالحماسة الذى خيم على البلاد غداة الانقلاب الأول، ومع تتالى البلاغات العسكرية المسوغة لإنهاء الحكم الفاسد والقضاء على الديكتاتور "حسنى الزعيم"، هلل السوريون لقائد الانقلاب الجديد "سامى الحناوى"[٤].

أما عن الموقف العربى من انقلاب "الحناوى" : فقد كان لهذا الانقلاب أثر كبير على الوضع السياسى فى لبنان، خاصة وقد تبين أن من بين الانقلابيين ضباط دروز موالين للحزب السورى القومى الاجتماعى، ومؤمنين بأفكار "أنطون سعادة" القومية[٥].

وفى البداية قررت الحكومة اللبنانية عدم اتخاذ أى قرار حول الانقلاب باعتباره

١– أمل مخائيل بشور: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ١٥٦ ؛ فضل الله أبو منصور: أعاصير دمشق، بيروت، ١٩٥٩م، ص ٦٨ .

2 – F.O /371/82782/ Report on Syria 1949, from British Embassy Beirut to Foreign Office, 9-1-1950, No. 104, Immediate Top Secret .

3 – F.R.U.S :1949, V. VI, Memorandum By The Secretary Of State To The President, Washington, September 19,1949, P. 1633 .

٤– نذير فنصه: أيام حسنى الزعيم ١٣٧ يومًا هزت عرش سوريا، سبق ذكره، ص ١٥٥ .

5 – Alford Carleton, The Syrian coup d'etat of 1949, the middle East journal, V. 4, January 1950, P. 10 .

عبد الغنى العطرى: سعادة والحزب القومى ، سبق ذكره، ص ١٩٣ .

حركة داخلية، كما ألزمت الحكومة الصحف اللبنانية بعدم التعليق على الأحداث السورية، إلا أن الحكومة السورية لم تقبل هذا الموقف من جانب لبنان، لذلك اجتمع "ناظم القدسى" –وزير الخارجية السورى– مع "رياض الصلح"، وتباحثا فى مستقبل العلاقات اللبنانية السورية على ضوء نشاط الحزب السورى القومى المتجدد، وطالب "القدسى" بضرورة مبادرة لبنان إلى الاعتراف بالوضع الجديد فى سورية، وأن تسعى الحكومة اللبنانية لحمل الدول العربية على الاعتراف بالحناوى ونظامه، وقد وعد "القدسى" "الصلح" بتحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، ويبدو أن الوعد بتحسين هذه العلاقات كان عاملاً مشجعًا للبنان للاعتراف بالوضع الجديد فى سورية فى ١٩٤٩/٨/١٦م –أى بعد الانقلاب بيومين– [١].

وقد تزامن اعتراف العراق بالوضع الجديد فى سورية مع الاعتراف الأردنى فى ١٩٤٩/٩/٣م [٢]، ولعل الاتفاق العراقى والأردنى فى تأييد الانقلاب نابع من مصلحة واحدة، وهى الرغبة فى جذب سورية إلى المشاريع الوحدوية التى كانت تراود البلديين[٣].

ويبدو أن الوعد بتحسين العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية كان دافعًا أيضًا للحكومة اللبنانية للتوسط لدى بعض الدول العربية؛ لحثها على الاعتراف بالوضع الجديد فى سورية، فقد زار "رياض الصلح" المملكة العربية السعودية والتقى مع العاهل السعودى الملك "عبدالعزيز"، وطلب منه استئناف العلاقات بين المملكة وسورية[٤]، ومن جانبه أكد الملك "عبد العزيز" على أنه لا يوجد نفور بين الحكومتين، أما مسألة الاعتراف بالانقلاب فقد أشار الملك "عبد العزيز" إلى وجود مباحثات جارية فى هذا الشأن بين مصر

١– بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، سبق ذكره، ص ص ٢٥٢–٢٥٣؛ أكرم الحورانى: مذكرات أكرم الحورانى، ج٢، سبق ذكره، ص ١٠١٦ .

٢– دار الوثائق القومية:أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم ٢٢، محفظة رقم ٣٢، ملف رقم٢، ١/٧/٢٢٨ ج٣، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٠م ، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن الانقلاب السورى الثانى، بتاريخ ١٩٤٩/٩/١٨م .

٣– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٠٢ .

٤– دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم ٢٢، محفظة رقم ٣٢، ملف رقم٢، ١/٧/٢٢٨ ج٣، التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٠م ، تقرير المفوضية المصرية بدمشق بشأن الانقلاب السورى الثانى، بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٣م .

والسعودية للاتفاق على أن يكون هذا الاعتراف اعترافًا مشتركًا [١]، وقد تم الاعتراف بالفعل من جانب المملكة العربية السعودية بنظام "الحناوى" فى ١٩/٩/١٩٤٩م [٢].

هذا وقد اختلفت الرؤية المصرية للحناوى عنها لحسنى الزعيم، صحيح أن مصر اعترفت بانقلابه فى ١٩-٩-١٩٤٩م، ولكن الاعتراف جاء متأخرًا بعد أن تيقن الملك "فاروق" من ميول "الحناوى" تجاه العراق [٣].

أما عن الموقف الدولى من الانقلاب، فقد جاء اعتراف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بالانقلاب متزامنًا فى وقت واحد، حيث قام القائمون بالأعمال للدول الثلاث لدى سورية بزيارة وزير خارجيتها فى ٢١/٩/١٩٤٩م، وقدموا اعتراف بلادهم بالوضع الجديد فى سورية[٤].

ولم يستأثر "الحناوى" بالسلطة كما فعل سلفه، بل استفاد من تجربته وسقطاته لذا نجده يُسلم السلطة رسميًا لـ "هاشم الأتاسى"*، وترك له تشكيل الحكومة، على أن يُراقب الجيش الأوضاع السياسية عن طريق وزير الدفاع[٥]، كما قام "الحناوى" بتشكيل ما سُمى بمجلس الحرب الأعلى من ضباط الجيش الذين اشتركوا معه فى التخطيط والتنفيذ للانقلاب، وأسند رئاسة هذا المجلس لنفسه، وزعم أن مهمة هذا المجلس ستكون المساعدة فى إدارة شئون البلاد[٦].

ويبدو أن الهدف الحقيقى من تشكيل هذا المجلس بهذه الصورة هو محاولة لإيجاد دور

١- المصدر السابق .

٢- محمد كمال أحمد: العلاقات السياسية السعودية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١١٧ .

٣- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢م، مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٨٢٧ .

4 - F.R.U.S: 1949, V. VI , Memorandum by The Secretary Of State to The President, Washington, October 22, 1949, P. 1639 ؛

سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٠٧

* هاشم الأتاسى: ثانى رئيس للجمهورية السورية فى ثلاث فترات، من ٢١/١٢/١٩٣٦م إلى ٧/٧/١٩٣٩م، ومن ديسمبر ١٩٤٩م إلى ديسمبر ١٩٥١م، ثم من مارس ١٩٥٤م إلى ديسمبر ١٩٥٥م . **انظر/** محمد رضوان الأتاسى: هاشم الأتاسى حياته وعصره ١٨٧٣-١٩٦٠م، الناشر المؤلف، ط١، دمشق، ٢٠٠٥م، ص ص ٣٤- ٣٧ .

٥- غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٤٧ .

٦- المصرى: عدد ٤٢٢٩، ١٥/٨/١٩٤٩م، ص ٢ .

رسمى لـ "الحناوى" فى إدارة شئون البلاد فى المرحلة القادمة، ولو بطريقة غير مباشرة.

وقد بدأ "الحناوى" بمحاولة لتأكيد مظاهر الاستقرار السياسى والوزارى فى الحياة السورية؛ لتحاشى أخطاء "الزعيم"، وكذلك لإعداد البلاد لكى تقبل الوحدة مع العراق بشكل رسمى، فتم تمثيل مختلف الاتجاهات الحزبية والمستقلة فى الوزارة التى شكلها "الأتاسى"، بحيث أصبحت هذه الوزارة انعكاسًا لائتلاف سياسى تولى حزب الشعب –المتعاطف مع مشاريع الوحدة مع العراق– فيها أهم المقاعد الوزارية، ومُنح "هاشم الأتاسى" سلطات رئيس الحكومة* ريثما تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور جديد [1].

وبدا من التشكيل الوزارى الجديد أن "الحناوى" قد بدأ خطواته الفعلية للاتحاد مع العراق، لكنه أراد أن يكون قرار الاتحاد بيد الحكومة؛ حتى لا يُفهم أنه قام بانقلابه العسكرى لهذا الشأن، يؤكد ذلك ما قاله "الحناوى" نفسه عندما سُئل عن رأيه فى الاتحاد بين سورية والعراق، حيث قال: إننا نرحب بكل اتحاد، أما المباحثات فليست من شأننا، بل من شأن الحكومة، والجيش على استعداد لتنفيذ الأوامر التى تصدر إليه[2].

هذا وقد فرضت مسألة الانقلابات العسكرية السورية نفسها للمناقشة داخل أروقة جامعة الدول العربية، وأدت إلى حالة من النقاش حول ضرورة تعديل ميثاق الجامعة، وأحدثت مشاريع لزيادة التضامن العربى فى داخل نطاقها، خشية حدوث مشاريع ثنائية كان الهاشميون يسعون إليها مع سورية[3].

وقد مهد الأمين العام لجامعة الدول العربية "عبد الرحمن عزام" لمناقشة موضوع الانقلابات السورية فى تقرير قدمه إلى مجلس الجامعة فى دور انعقادها الحادى عشر بتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٧م، وقال فيه: لقد مرت البلاد العربية بأوقات حرجة تكاد تكون

---

* ضمت هذه الوزارة أربعة وزراء من حزب الشعب وثلاثة وزراء مستقلين ووزير واحد عن كل من الحزب الوطنى وحزب البعث العربى والحزب الاشتراكى، أما الوزارات التى تولاها حزب الشعب فهى الخارجية والداخلية والاقتصاد ووزارة الدولة، وأسندت وزارة الدفاع إلى اللواء عبد الله عطفه . **انظر/** أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ص١٦٢ –١٦٣ .

1 – Gordon Torrey, Syrian politics and the military, Ohio state University press, Ohio, 1964, P. 145

إبراهيم علوان: مشكلات الشرق الأوسط والوطن العربى، ج١، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٨م، ص ١١٧–١١٨

٢ – المصور: ١٩٤٩/١٠/١٠م، ص ٢ .

٣– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ٣٠٥ .

جميعها أثرًا لنكبة فلسطين، وزاد هذا الحرج ما أصاب بعض الناس من الجزع والجنوح إلى الفتنة، فلم يصبروا على المحن المؤقتة، وسارعوا إلى العنف، فاهتزت قواعد النظام والأمن فى بلاد من أحسن البلاد، وأكثرها تمتعًا بالاستقرار والأمن، والمقصود بهذا الكلام هو سورية، وإثبات هذه العبارات من شأنه أن يفتح الباب لمناقشة المشكلة القائمة برمتها مناقشة موضوعية تضع لها تسوية منشودة أو حلاً مأمولاً[١].

وقد طلب "رياض الصلح" –رئيس الوفد اللبنانى فى الجامعة العربية– بالبدء بتقرير الأمانة العامة عن أعمالها، وعن الإجراءات التى اتخذتها لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة، وأشار إلى احتمالية استخراج بعض المسائل المهمة التى قد يرى المجلس إحالتها إلى اللجنة السياسية بالجامعة[٢].

وعقب "حسين سرى" –رئيس وزراء مصر ورئيس وفدها– على كلام "رياض الصلح"، وأشار إلى أن المسائل السياسية التى تهُم العرب فى نظر وفد مصر هى مسألة فلسطين، والمسألة السورية، وطالب بعرضهما على اللجنة السياسية للجامعة لدراستهما وتقديم الاقتراحات بشأنهما[٣].

وهنا بادر "ناظم القدسى" –رئيس المجلس ورئيس الوفد السورى– بالكلام وطالب بعدم التعرض للمسألة السورية؛ لأنها قضية داخلية بحتة، وليس فى إمكان الوفد السورى أن يضعها بأى شكل من الأشكال موضع البحث فى مجلس الجامعة[٤].

وقد أيده فى ذلك "نورى السعيد" –رئيس الوفد العراقى– والذى اعتبر أن بحث مسألة كهذه بمجلس الجامعة يُعد مبدأ خطير، وأشار إلى أن الدول الممثلة فى المجلس ذات استقلال وسيادة، وليس هناك من دولة تقبل أن تتدخل إحدى الدول فى أمور سيادتها، أو أمور تتعلق بشئونها الداخلية[٥].

١– سامى حكيم: الضمان الجماعى العربى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص١٠ .

٢– المرجع السابق: ص ١١ .

٣– محاضر جلسات جامعة الدول العربية: الدورة رقم ١١، جلسة رقم ٣، ١٩/١٠/١٩٤٩م، ص ٣٦.

٤– المصدر السابق: ص ٣٧.

٥– سامى حكيم: الضمان الجماعى العربى، سبق ذكره، ص ١٢ .

هذا وقد أوضح "عبد الرحمن عزام" –أمين عام الجامعة– بأن من حق المجلس ومن حق أى بلد عضو من أعضاء الجامعة أن يقترح ما يشاء من الموضوعات لبحثها، وأشار إلى أن القول بأن المجلس لا يُعرض عليه اقتراح ما قول مخالف لميثاق الجامعة؛ لأن الميثاق ينُص على تنسيق علاقة الدول العربية بعضها ببعض؛ لإيجاد أقصى ما يمكن من التعاون فيما بينها [١].

وقد أيد "رياض الصلح" –رئيس الوفد اللبنانى– ما ذهب إليه "عبد الرحمن عزام" فى أنه يجب بحث كل ما يؤدى إلى توثيق عُرى الأخوة والصداقة بين الشعوب العربية، ومنها المسألة السورية [٢].

على أن "ناظم القدسى" –رئيس الوفد السورى– أوضح أنه لا يُمكن لمجلس الجامعة أن يتناول مسألة سورية بأى حال من الأحوال، وهدد بالانسحاب من المجلس إذا استمر الحديث عن الأوضاع الداخلية فى سورية [٣].

وفى النهاية تم الاتفاق على أن يُبحث الموضوع باللجنة السياسية، على أساس أنه خاص بالعلاقات بين الدول العربية، وهذا بالطبع موضوع شكلى، فمناقشة المسألة السورية أو تقارب سورية والعراق أمام مجلس الجامعة أو أمام اللجنة السياسية لا يُغير شيئًا من طبيعة الموضوع، فالمجلس هو الأصل، وهو الذى يُحيل إلى اللجان ما يشاء من المسائل لبحثها، على أن الوفد السورى رأى أن تُناقش هذه المسألة أمام اللجنة السياسية لا مجلس الجامعة؛ لأن مجال البحث فيها قد يكون أهدأ وأشمل؛ لأنها تتكون من رؤساء الوفود[٤].

وعندما كثرت التصريحات من بغداد كما من دمشق حول الاتحاد السورى العراقى الذى سيتيح لسورية مواجهة الخطر الإسرائيلى، التفتت القاهرة حول هذه الحجة، وطرحت على مجلس جامعة الدول العربية مشروع إقامة حلف للضمان الجماعى العربى، والذى

١– سامى حكيم: الضمان الجماعى العربى، سبق ذكره ، ص ص ١٣–١٤ .

٢– محاضر جلسات جامعة الدول العربية: الدورة رقم ١١، جلسة رقم ٣، ١٩/١٠/١٩٤٩م، ص ٤٣ .

٣– المصدر السابق ، ص ٤٤ .

٤– سامى حكيم: الضمان الجماعى العربى، سبق ذكره، ص ١٦ .

كان من ضمن أهدافه إعاقة سيطرة العراق على سورية[١].

وبالفعل أصدر مجلس الجامعة العربية قراره بشأن قيام ضمان جماعى بين الدول العربية، وتنفيذًا لهذا القرار قررت اللجنة السياسية فى جامعة الدول العربية تأليف لجنة من مندوب عن كل دولة لوضع صيغة للمشروع، وقد تقدمت أربع دول هى سورية ومصر ولبنان والعراق بمشاريع للضمان الجماعى، وقد عبرت كل دولة عن وجهة نظرها فى الصورة الأفضل التى تراها للمشروع، وتأثر مشروع كل حكومة بمواقفها ومصالحها الخاصة [٢].

وقد قدم الوفد السورى مشروعًا نص على أن قيام اتحاد فدرالى بين الدول العربية هو الأساس الذى لابد منه للضمان الجماعى، وطالبت سورية بضرورة إقرار هذا المبدأ قبل البحث فى تفاصيل أى مشروع للضمان الجماعى[٣].

أما المشروع اللبنانى فقد تضمن ما يلى [٤] :-

١ - النص على احترام مبادئ الجامعة العربية والأمم المتحدة.

٢ - العمل الانفرادى والجماعى على تنمية وسائل الدفاع.

٣ - التعاهد على النهوض باقتصاديات البلاد العربية وتسهيل التجارة بينها.

وقدمت مصر مشروعًا، كان أهم ما جاء فيه ما نُص عليه فى المادة الخامسة منه وهو: أن تُعلن الدول المتعاقدة أن تعهداتها الدولية السارية فيما بينها وبين دول أخرى لا تتعارض مع هذا الحلف، وتتعهد بألا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذا الحلف[٥].

---

1 - F.R.U.S :V. V, Paper prepared in The Department Of State about The Political Union Of Syria And Iraq, Washington, April 25,1950, P. 1207

حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر ١٩٤٢-١٩٥٢م، ج٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢م، ص ٩٤-٩٥

٢- أحمد خليل محمودى: لبنان فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨م دراسة تاريخية وسياسية، المركز العربى للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٤٩م، ص ٢٠١ .

٣- المصرى: عدد ٤٣٠٣، ١٩٤٩/١١/١٠م، ص ٢ .

٤- سيد نوفل: العمل العربى المشترك ماضيه ومستقبله، معهد الدراسات العربية، القاهرة،١٩٦٨م، ص ١١٧-١١٨

٥- محاضر جلسات جامعة الدول العربية: الدورة رقم ١٢، الجلسة ٦، ١٩٥٠/١٠/١٣م،ص ص ٢٦٧-٢٦٨.

أما المشروع العراقى فقد تجاهل ميثاق جامعة الدول العربية وانعطف مع الارتباط الدولى فى الإطار الغربى[١].

وبعد بحث المشروعات الأربعة، وافقت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على اتخاذ المشروع المصرى أساسًا لبحثها [٢].

هذا وقد أعلنت الحكومة السورية البدء بالتحضير لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وأُجريت الانتخابات فى ١٩٤٩/١١/١٥م، وفاز حزب الشعب –الموالى للاتحاد مع العراق– بمعظم المقاعد، وعقدت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها فى ١٢/ ١٢/ ١٩٤٩م، وانتخبت "رشدى الكيخيا" –رئيس حزب الشعب– رئيسًا لها، و"هاشم الأتاسى" رئيسًا للدولة، مما عزز من مكانة حزب الشعب، وأصبح طريق الاتحاد مع العراق ممكنًا [٣].

وقد تصدر مشروع الاتحاد مع العراق واجهة الأحداث فى سورية، وعاد ليهز حكومات القاهرة والرياض وعمان، ورجال السياسة فى واشنطن وباريس ولندن، تلك العواصم المعنية بقضايا الشرق الأوسط [٤].

وفى العراق ابتدأ العمل الجاد لتوحيد الجيشين السورى والعراقى، ووُضعت الخطوط الأولى لإعادة تنظيم الجيش السورى، وتدريبه على النسق البريطانى كخطوة أولى فى مسيرة عملية الوحدة [٥].

وقد ارتاب لبنان من مسألة الوحدة السورية العراقية؛ وذلك بسبب النفوذ الطائفى فى لبنان، وتخوف العنصر المسيحى من امتداد آثار هذه الوحدة إلى لبنان مما قد يؤدى إلى

١– سيد نوفل: العمل العربى المشترك ماضيه ومستقبله، سبق ذكره، ص ١١٦ .

٢– هذا وقد أنهى مجلس الجامعة فى اجتماعه بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣م مناقشة مشروع معاهدة الضمان الجماعى، وتم التصديق عليها فى ١٩٥٠/٦/١٧م من السعودية ومصر واليمن . انظر/ المصدر السابق: ص ص ١٣٥–١٣٦ .

٣– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٤٨.

4 – F.R.U.S :V. V, Paper prepared in The Department Of State about The Political Union Of Syria And Iraq, Washington, April 25,1950, P. 1208 .

5 – F.O /371/8787/Syria's Military Strength in 1949, Report to the War Office, P. 30 .

غلبة المسلمين على المسيحيين [١].

وهذا ما أجبر الحكومة السورية والعراقية إلى أن يُعلنا تعهدهما التام للحكومة اللبنانية بالمحافظة على استقلال لبنان، ووحدته الإقليمية ضمن حدوده الدولية، مما دفع "بشاره الخورى" إلى أن يُعلن أنه يرحب بكل اتفاق من أى نوع بين الدول العربية بشرط ألا يكون من شأن هذا الاتفاق تغيير الوضع الراهن فى هذه الدول[٢] .

وأخيرًا تبقى أن تحسم الجمعية التأسيسية السورية موضوع الاتحاد بين سورية والعراق بطرحه على التصويت، وكان موضوع القسم الذى يُدليه رئيس الجمهورية هو الشعرة التى قسمت ظهر البعير .

فقد وضُعت صيغة القسم من قبل لجنة خاصة معروفة بتأييدها للوحدة السورية العراقية، وقد وضعت نصًا خاليًا من ذكر النظام الجمهورى وموضوع الحفاظ عليه* ، وكان الهدف هو ألا يُقسم رئيس الجمهورية بما سيتخلى عنه من الناحية الدستورية؛ لأن إعلان الاتحاد بين سورية والعراق كان معدًا للإذاعة بين يوم وآخر[٣].

وثارت مشادة عنيفة بين "أكرم الحورانى"**، وعدد من النواب الذين أيدوا نص القسم السابق، واقترح "الحورانى" إضافة عبارة صريحة إلى القسم تنص على المحافظة على النظام الجمهورى[٤].

وهذه الإضافة ستجعل مبدأ العمل على تحقيق الوحدة فارغ المضمون؛ ذلك لأنه

١– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ٣٥٠ .

٢– عادل أرسلان: مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج٢، سبق ذكره، ص ٨٩٨ .

* كانت صيغة القسم التى وضعت كالتالى:– أقسم بالله العظيم أن أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية . **انظر/** صلاح العقاد: المشرق العربى ١٩٤٥–١٩٥٨م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٧٩ .

٣– محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٦٢ .

** أكرم الحورانى (١٩٩٦–١٩١١م)، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٣٦م، وانتسب للحزب السورى القومى الاجتماعى إلى أن فصل منه فى عام ٩٣٩م، وانتخب نائبًا عن حماه فى أعوام ١٩٤٣م و١٩٤٧م و١٩٤٩م، وتولى وزارة الدفاع فى عام ١٩٤٩م، وأسس الحزب العربى الاشتراكى فى عام ١٩٥٠م . **انظر** أكرم الحورانى: مذكرات أكرم الحورانى، ج١،ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٢ .

٤– جوردن هـ . تورى: السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥–١٩٥٨م، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٩م، ص ١٦٦ .

حتى عام ١٩٤٩م كانت سورية ولبنان فقط من بين جميع الدول العربية دولاً جمهورية، بالإضافة إلى انعدام الاستقلال التام فى بعض الأقطار العربية "الأردن والعراق"، ووجود ملكيتين فى هذين القطرين، وقد رغب "الحورانى" من إدخال هذه الإضافة إلى قطع الطريق على أية محاولة للوحدة الثنائية.

وقد رفضت الجمعية التأسيسية تعديل "الحورانى" وأقرت الصيغة الأولى، بواقع ٦٠ صوت مؤيد لنص القسم السابق، مقابل ٤٨ صوت رافض، وبذلك اقترع ممثلو الشعب السورى لصالح الاتحاد السورى العراقى[١].

ولما أصبح الحديث عن الاتحاد علنيًا، استعد معارضوه من السياسيين والعسكريين للعمل ضده، وكانت حجتهم أن سورية ستفقد شخصيتها وكيانها إذا ما اندمجت تحت عرش العراق، وأن العملية بريطانية والقصد منها ربط سورية بالعجلة البريطانية كما هو حال العراق [٢].

ولم يكن أمام الساسة السوريين المعارضين لمشروع الوحدة مع العراق من بديل سوى تشكيل تحالف مع عناصر الجيش المعارضة للمشروع، وكان "الحورانى" يمثل حلقة الوصل بين الفريقين، ولإفشال مشروع الوحدة السورية العراقية تحرك "الشيشكلى"* فى ١٩/ ١٢/ ١٩٤٩م، واستولى على السلطة، وبهذا كانت نهاية حكم "الحناوى" [٣].

١– خالد العظم : مذكرات خالد العظم، ج٢، سبق ذكره، ص ٢٢٣؛ أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ١٧٢ .

2 – George Haddad, Revolutions and military rule in the Middle East: the Arab stats, speller and sons publisher, New York 1965, P. 207 ؛

أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ١٧٠ .

* ولد الشيشكلى بمدينة حماه عام ١٩٠٩م، من أصول عربية كردية، انضم إلى قوات الشرق الخاصة فى عام ١٩٣٠م، وخاض حرب فلسطين وقد مُنى لواؤه بإخفاق عسكرى، شارك فى انقلاب "حسنى الزعيم" وعين مديرًا للشرطة فى أبريل ١٩٤٩م، وكان عضوًا فى الحزب السورى القومى الاجتماعى، وتولى بعد انقلاب "سامى الحناوى" إمرة اللواء الأول العسكرى المتمركز فى العاصمة، وظل بعيدًا عن المشهد السياسى إلى أن واتته الفرصة للانقلاب على "سامى الحناوى" . **انظر**/ أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ١٧٥ .

٣– دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم رقم ٢٢، محفظة ٣٢، ملف رقم ١/٧/٣،٢٢٨ ج٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥٠–١٩٥١م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق بشأن الجيش السورى والقبض على الحناوى، بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢١م؛ غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٤٩ .

لبنان وانقلاب الشيشكلى (١٩/١٢/١٩٤٩م).

لقد بدا "الشيشكلى" أكثر دهاءً وصلابة ومهارة سياسية من الذين سبقوه، إذ ترك للسلطة السياسية الاستمرار فى مهماتها، فترك الجمعية التأسيسية تمضى فى طريقها لإعداد الدستور، وأبقى "هاشم الأتاسى" فى منصبه كرئيس للجمهورية، وسمح لحزب الشعب أن يمارس أعماله الاعتيادية [١]، ولكنه اشترط إبعاد أى شخص يميل إلى الاتحاد مع العراق، واعتبر "الشيشكلى" حركته هذه حركة تصحيحية خاصة بالسلطة العسكرية[٢].

وقد استقبل الشعب السورى انقلاب "الشيشكلى" بهدوء تام، وكأنهم كانوا يتوقعون حدوثه بين لحظة وأخرى، ولعل هذا راجع إلى أن الشعب السورى كان قد اعتاد هذه الحركات فى هذه الفترة؛ لذلك لم يُبد اهتمامًا ملحوظًا بما جرى[٣].

وعن الموقف العربى من الانقلاب: فقد حرصت الحكومة العراقية على حث الحكومات العربية على عدم الاعتراف بالانقلاب السورى الجديد، حيث توجه وزير العراق المفوض لدى لبنان إلى "فيليب تقلا" –وزير الخارجية اللبنانى– وأبلغه بأن حكومة العراق لا يُمكن أن تعترف بالوضع الجديد فى سورية؛ لأن "الشيشكلى" اتهم بغداد بالتآمر مع حزب الشعب السورى لضم سورية إلى العراق، وقد طلب الوزير المفوض من وزير الخارجية اللبنانى ألا تعترف لبنان بالوضع الجديد فى سورية مشيرًا إلى أن حكومته سوف تطلب من الدول العربية الأخرى نفس الشئ [٤].

وقد جاء رد الفعل اللبنانى مخيبًا للسياسة العراقية، حيث قام "الشيشكلى" بزيارة إلى لبنان مصطحبًا معه اللواء "شوكت شقير" فى ١٩٥٠/١/٦م، وقد دارت مباحثات الوفد السورى مع لبنان حول التعاون بين البلدين ومنع المتآمرين على الوضع الجمهورى السورى من إبراز نشاطهم فى بيروت، وفى المقابل تعهد الوفد السورى بالحد من نشاط الحزب السورى القومى الاجتماعى فى سورية، واعتبرت هذه الزيارة بتلك الوعود اعتراف

١– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م ، سبق ذكره، ص ٥١ .

٢– المصرى: عدد ٤٣٣٧، ١٩٤٩/١٢/٢٠م، ص ٢ .

٣– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٢٠ .

٤– بشاره الخورى: حقائق لبنانية،ج٣، سبق ذكره، ص ٢٧٣ .

من لبنان بالوضع الجديد فى سورية [١] .

وقد اتفق الموقف اللبنانى من الانقلاب مع موقف مصر والسعودية، حيث لاقى الانقلاب التأييد من جانب مصر، كما رحبت المملكة العربية السعودية بهذا التغيير وعدته إيذانًا بعودة الأمور إلى مجراها الصحيح [٢].

وبينما الأحداث السياسية تسير فى طريقها كانت أعمال الجمعية التأسيسية لوضع الدستور قد انتهت من إعداده، وقُدم مشروع الدستور إلى الجمعية التأسيسية، والتى أقرته فى ٥/ ٩/ ١٩٥٠م، وتحولت الجمعية التأسيسية بعد إقرار الدستور إلى مجلس نيابى له الحق فى انتخاب رئيس للجمهورية، وانتخب المجلس فى أول جلساته "هاشم الأتاسى" رئيسًا للجمهورية، و"رشدى الكيخيا" –زعيم حزب الشعب– رئيسًا لمجلس النواب[٣] .

وتُعرف الفترة التى أعقبت انقلاب "الشيشكلى" بالحكم العسكرى غير المباشر، حيث أصبح "الشيشكلى" هو الموجه الفعلى للسياسة السورية فى القضايا الداخلية والخارجية دون أن يكون فى الحكم رسميًا، فالحكم الظاهرى كان للأتاسى وحكوماته المتعاقبة، إلا أن النفوذ الفعلى كان للجيش وبالتحديد للشيشكلى، فهو يتدخل فى شئون الحكم ويفرض رأيه عندما يرى ذلك ضروريًا، وهو يُرغم الحكومة على الاستقالة، أو يعترض على أحد من مرشحيها [٤]، وبذلك أصبحت الحكومات منذ هذا الانقلاب تحت سيطرة الجيش، وقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٥١/١١/٢٩م عندما تحول الشيشكلى للحكم العسكرى المباشر[٥] .

١– بشارة الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، سبق ذكره، ص ص٢٧٢–٢٨٠ .

٢– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٢٢ .

٣– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م ، سبق ذكره، ص ٥٦ .

٤– محمود رياض: مذكرات محمود رياض، الأمن القومى العربى بين الانحياز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦م، ص ٩١ .

٥– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٢٥ .

لبنان وانقلاب الشيشكلى الثانى (١٩٥١/١١/٢٩م).

أراد "الشيشكلى" إعداد خُطة لتولى السلطة السورية بنفسه، وقد بدأها عندما تولى رئاسة أركان الجيش السورى فى إبريل ١٩٥١م، بدلاً من "أنور بنود" الذى عُين ملحقًا عسكريًا فى المفوضية السورية بأنقرة، ولم يكتف "الشيشكلى" بمنصب رئيس الأركان، بل نجده ألف مجلسًا عسكريًا، ووضعه تحت قيادته؛ لتكون خيوط اللعبة فى يده[١].

وقد عصفت الرياح بوزارة "حسن الحكيم"* نتيجة لتباين وجهات النظر بين الوزراء حول مشروع الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط، ومشروع ربط الدرك –شرطة الأرياف– بوزارة الداخلية، وتفاقمت الأزمة مما دعا بعض الوزراء إلى تقديم استقالاتهم بصورة منفردة، وكان ذلك دافعًا لأن يتقدم "حسن الحكيم" باستقالة الوزارة كلها فى ١٩٥١/١١/١٠م؛ نظرًا لتحرج موقفه[٢].

وقد أسند "هاشم الأتاسى" رئيس الجمهورية السورية أمر تشكيل حكومة جديدة إلى "معروف الدواليبى"** فى ١٩٥١/١١/٢٨م، ولم يكن "الدواليبى" مؤيدًا للوحدة السورية العراقية، كما كان يُعارض تدخل الجيش فى السلطة، مما حدا به إلى أن يحتفظ بمنصب وزير الدفاع إلى نفسه، بجانب كونه رئيسًا للوزراء [٣] .

١– دار الوثائق القومية: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ٢٢، محفظة ٣٢، ملف ٣،/١/٧ ج٤، التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥٠–١٩٥١م ، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن الأوضاع السياسية فى سوريا، بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٤م .

* تشكلت وزارة حسن الحكيم فى التاسع من أغسطس ١٩٥١م على النحو التالى:– حسن الحكيم رئيسًا لمجلس الوزراء ووزيرًا للمالية، فيضى الأتاسى وزيرًا للخارجية، فتح الله أسيون وزيرًا للصحة، شاكر العاص وزيرًا للاقتصاد الوطنى، اللواء فوزى سلو وزيرًا للدفاع، رشاد برمدا وزيرًا للداخلية، حامد الخوجة وزيرًا للأشغال، عبد الوهاب حومد وزيرًا للمعارف، عبد العزيز حسن وزيرًا للعدل، محمد المبارك وزيرًا للزراعة . **انظر**/ غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦م–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٥٦ .

٢– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٥٧.

** معروف الدواليبى (٢٠٠٤–١٩٠٧م)، نائب حلب فى مجلس النواب السورى منذ عام ١٩٤٧م حتى عام ١٩٦٣م، شغل منصب وزير الاقتصاد السورى عام ١٩٥٠، وترأس مجلس النواب السورى عام ١٩٥١م، وشغل منصب وزير الدفاع عام ١٩٥٤م، ورأس مجلس الوزراء فى عامى ١٩٦١م و ١٩٦٢م . **انظر**/ عبد القدوس أبو صالح: مذكرات معروف الدواليبى، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م، ص٧ .

3 – F.R.U.S. 1951: V. V. the Charge in Syria (Clark) to the Department of State, Damascus, December 18, 1951, P. 1081 ؛

محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٧٤ .

ولم يكن قرار تشكيل وزارة "الدواليبى" يعنى إلاَ تحديًا "للشيشكلى" ورفاقه من ضباط الجيش، وذلك من حيث فصل قوات الدرك عن الجيش وإلحاقها بوزارة الداخلية*، وإسناد منصب وزير الدفاع لشخص مدنى، وكذلك ما تقرر من منع محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، هذا فضلاً عما وضح من نية "الدواليبى" من تقليص لدور الجيش فى السلطة بصفة عامة وللشيشكلى بصفة خاصة، والاتجاه إلى تركيز السلطات فى يد الرئيس "هاشم الأتاسى"[١].

وحاول "الشيشكلى" إثناء "الدواليبى" عن هذا الاتجاه، ولكنه رفض الوصول إلى حل، وهو ما دفع قوات "الشيشكلى" إلى أن تتحرك فى يوم ١٩٥١/١١/٢٩م، لتحتل المرافق العامة، ودور الحكومة، والقصر الرئاسى، وأُلقى القبض على رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهكذا سدد الشيشكلى ضربته للأتاسى وللدواليبى، وقام بانقلابه الثانى فى تاريخه، والرابع فى تاريخ سورية .

ولم يُشرع "الشيشكلى" فى تولى مقاليد الأمور فى سورية مباشرة، حيث أسند منصب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع إلى العقيد "فوزى سلو"، واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش، وأخذ يمتدح تصرفه هذا على أساس أنه شكل من أشكال إنكار الذات والإخلاص فى خدمة الوطن[٢].

وقد أثبتت الأيام عكس ذلك، حيث ثَبُت أن "الشيشكلى" آثر البقاء خلف الستار جاعلاً من "فوزى سلو" الواجهة التى يحكم من خلالها؛ حتى لا يُتهم تصرفه بإزاحة الدواليبى والأتاسى على أنه انقلاب لأسباب شخصية بهدف التمكين له من حكم سورية

ولم يظهر موقف واضح من الشعب السورى تجاه الانقلاب، ولعل ذلك مرجعه إلى علم السوريين بأن السلطة الفعلية، وهى سلطة "الشيشكلى" لم تتغير[٣].

وقد اعترفت مصر والأردن والسعودية ولبنان بالوضع الجديد فى سورية رسميًا،

---

*كان الشيشكلى يرى أن حزب الشعب صاحب الأغلبية إنما يريد من وراء ذلك استخدام قوات الدرك من أجل خدمة مصالحه الانتخابية عند حل مجلس النواب. انظر/ سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا، ١٩٤٩-١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٢٧ .

١- سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا، ١٩٤٩-١٩٥٤م، ص ١٢٨ .

٢- محمد فرج: النضال الشعبى فى سوريا وقصة الانقلابات، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٧٥ .

٣- سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ١٣٢ .

وكان تحسين العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية سببًا لاعترافها بالوضع الجديد فى سورية [١]، أما العراق فقد رفض ما قام به "الشيشكلى" من استئثاره بالسلطة؛ لأنه بذلك يكون قد قضى على آخر أمل له فى قيام الوحدة العراقية السورية، لذلك تأخر اعترافه بالانقلاب حتى ديسمبر ١٩٥٢م، بعد مساع حثيثة من الدولتين لإعادة العلاقات بينهما[٢].

أما دوليًا فقد اعترفت العديد من الدول بالوضع الجديد فى سورية كتركيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية[٣].

ومع اتجاه سورية نحو نظام الحكم العسكرى المباشر كانت سياسة السلطة الحاكمة موجهة نحو عسكرة البلاد، وقد صدر عن "الشيشكلى" العديد من المراسيم لأجل خدمة هذا الاتجاه، ففى منتصف يناير ١٩٥٢م، حل الفرع السورى لجماعة الإخوان المسلمين، وأغلق مكاتبهم ومدارسهم، كما قام بمنع منظمات الشباب من القيام بأى نشاط سياسى[٤]، وتوقفت الحياة السياسية فى سورية، وبتاريخ ١٩٥٢/٤/٦م أصدر مرسومًا بحل جميع الأحزاب السياسية؛ ليفسح المجال لحزبه الجديد وهو حركة التحرير العربى[٥].

ولم تعدم سياسة "الشيشكلى" صوت المعارضة من قبل ضباط الجيش المعارضين، خاصة بعد أن وضح تميز "الشيشكلى" عليهم، فقد تقدم مجموعة من الضباط بعريضة إلى "الشيشكلى" وطالبوا فيها بإعادة الحريات السياسية، والحياة الحزبية الديمقراطية، فتظاهر "الشيشكلى" فى البداية بقبول هذه العريضة حتى آمن من قدموها جانبه، ثم قام بالقبض عليهم وإيداعهم السجن[٦].

وعلى إثر هذا الحادث فر ثلاثة من رجال السياسة البارزين من سورية واتجهوا إلى

---

1 – F.R.U.S. 1951: V.V. the Charge in Syria (Clark) to the Department of State, Damascus, Dec. 18. 1951, P. 1083 .

٢– سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م، سبق ذكره، ص ص ١٣٣– ١٣٤ .

٣– الأهرام: عدد ٢٣٧٧، ١٩٥١/١٢/١٧م، ص ١ .

٤– باتريك سيل: الصراع على سوريا ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ص ١٦٤–١٦٥ .

5 – Phillip, Hitti, Syria A short history, Macmillan and Collide , London, 1959, p. 144

بيير بودا غوقا: الصراع فى سورية لتدعيم الاستقلال الوطنى ١٩٤٥– ١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٦٢ .

٦– باتريك سيل: الصراع على سوريا ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٧١ .

لبنـان خوفًـا مـن أن تنـالهم يـد الغـدر، وهـم (أكـرم الحـورانى –رئـيس الحـزب العربـى الاشتراكى–، وميشيل عفلق –رئيس حزب البعث–، وصلاح البيطار –من زعماء حزب البعث–) وقد صرح هؤلاء بأنهم يدخلون لبنان كلاجئين سياسيين[1].

ويبدو أن سورية كانت تطمع من لبنان ألا تأويهم، ولقد أظهرت بعض الصحف اللبنانية عطفًا عليهم، مما أثار حفيظة السلطة فى سورية، وزعمت بعض المصادر السورية أنهم ذهبوا إلى لبنان بمحض إرادتهم، فى حين أنهم ذهبوا إليها فارين ٠

وقد تجلت هذه الظاهرة فيما قامت به سورية من تأجيل المفاوضات الاقتصادية بينها وبين لبنان إلى أجل غير مسمى، ولم تكتف بذلك بل أصدرت أمرًا بإغلاق الحدود بينهما، ومنع الدقيق والقمح من التصدير إلى لبنان، حتى ارتفعت أسعاره فى لبنان [2]٠

وقد أثارت هذه الأعمال من جانب سورية ثائرة الصحف اللبنانية على اختلاف مذاهبها، فقامت بحملة شديدة على سورية فى مقالات عديدة، تكاد عناوينها تدل على ما تضمنته هذه المقالات مثل "الحرية قبل الخبز"، و "لبنان لن تموت جوعًا إذا منعوا عنها الدقيق"، وكادت حالة التوتر بين البلدين أن تبلغ حدًا كبيرًا، لولا أن بعض العناصر الرشيدة فى لبنان رأت سوء مغبة هذا العمل، فقام رئيس الوزراء اللبناني "خالد شهاب"* وطلب إيقاف طيار هذه المهاترات التى لا تُفيد ولا تُزيد إلا فى الإساءة إلى العلاقات الودية بين القطرين[3]٠

وقد ذكرت جريدة الفيحاء اللبنانية أن "أميل البستانى" –عضو مجلس النواب

١– المصرى: عدد ٥٤٢٥، ١٩٥٣/١/٤م، ص ٢ ٠

٢– دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف كود ٤٠٩٠٨– ٠٠٧٨، التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٤م، النشرة الصحفية للسفارة المصرية بدمشق عن حركة الانقلاب الفاشلة التى نظمها أكرم الحورانى وأعوانه لقلب نظام الحكم فى سوريا، بتاريخ ١٩٥٣/١/١٩م ٠

* تولى وزارة التربية والتجارة والمالية والزراعة فى الفترة من ١٨مارس ١٩٤٣م حتى ٢١يوليو ١٩٤٣م، وتولى رئاسة الوزراء فى الفترة من٣٠سبتمبر ١٩٥٢م إلى ٣٠أبريل ١٩٥٣م فى عهد الرئيس "كميل شمعون" ٠ **انظر/** جان ملحه: الوزارات اللبنانية وبياناتها، سبق ذكره، ص ٦٧ ٠

٣– دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف كود ٤٠٩٠٨– ٠٠٧٨، التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٤م، النشرة الصحفية للسفارة المصرية بدمشق عن حركة الانقلاب الفاشلة التى نظمها أكرم الحورانى وأعوانه لقلب نظام الحكم فى سوريا، بتاريخ ١٩٥٣/١/١٩م ٠

اللبنانى- حمل رسالة من الرئيس "كميل شمعون"* إلى "الشيشكلى"، وتحدث فيها عن الشعور الطيب الرشيد الذى تكنه الصحافة الرشيدة فى لبنان لشقيقتها سورية عامة و"للشيشكلى" بوجه خاص، كما تحدث عن التدابير التى اتخذت حيال "أكرم الحورانى" ورفاقه، وعن استدعائهم فى إدارة الأمن العام، وإنذارهم بأن الحكومة اللبنانية لا تعرف شيئًا عن الذين يدْعُون أنهم لاجئون سياسيون، وأنها تُنذرهم فى الوقت نفسه باتخاذ إجراءات خطيرة فى شأنهم إن هم أبدوا أى نشاط سياسى فى لبنان، وكان من أثر هذه الزيارة أن خفت حدة التوتر بين البلدين وأعيد فتح الحدود بينهما[1].

ومما سبق يتضح أن العلاقات السورية اللبنانية كانت تتأثر دائمًا بأقل الحوادث، وهى ظاهرة كانت تحتاج إلى علاج حاسم من جانب الدول العربية، حتى لا تتكرر أمثال هذه القطيعة، فيبرهن العرب أنهم يد واحدة، وقوة واحدة لا تتفكك لأول صدمة أو أقل سبب.

والحقيقة فإن خلاف "الشيشكلى" مع هؤلاء الزعماء كان خسارة كبيرة له، إذ كان منعطفًا غير من اتجاههم الذى كان غالبًا ما يُسايره فى سياسته، وكانت النتيجة أن اتحد الحزبان العربى الاشتراكى والبعث ليكونا صفًا واحدًا ضد سياسته القمعية[2].

وعلى أية حال فإن مجمل سياسات "الشيشكلى" سواء مع زملائه ضباط الجيش أو فى داخل المجتمع السورى لم تكن كافية للتمكين له فى البلاد، ومن هنا أيقن أن الدعم الحقيقى له إنما هو بالحصول على التأييد الشعبى، لذلك وعد بإعادة النظام البرلمانى وصياغة دستور جديد للبلاد، وتحقيق عدد من الإصلاحات الاجتماعية، وبالدرجة الأولى الإصلاحات الزراعية، وكذلك فتح باب الانتخاب لرئاسة الجمهورية السورية[3].

---

* كميل شمعون، انتخب نائبًا عن جبل لبنان فى المجلس النيابى السورى فى أعوام ١٩٣٤م، ١٩٣٧م، ١٩٤٣م، ١٩٤٧م، ١٩٥١م، وتولى وزارة المالية فى عام ١٩٣٨م، والداخلية فى عام ١٩٤٣م، والمالية فى عام ١٩٤٦م، والداخلية والصحة العامة فى عام ١٩٤٧م، وانتخب رئيسًا للبنان فى ١٩٥٢/٩/٢٣م، **انظر**/ عبد الوهاب الكيالى: الموسوعة السياسية، سبق ذكره، ص ٨٩٠ .

١- دار الوثائق القومية: الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف كود ٤٠٩٠٩- ٠٠٧٨، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧-١٩٥٣م، تقرير من القائم بالأعمال المصرى للخارجية المصرية بشأن العلاقات السورية اللبنانية، بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٤م.

٢- باتريك سيل: الصراع على سوريا ١٩٤٥-١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٧٢ .

٣- بيير بودا غوقا: الصراع فى سورية لتدعيم الاستقلال الوطنى ١٩٤٥-١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٦٩ .

ولم يَكُن الوعد بإجراء انتخابات عامة واسترجاع الحياة البرلمانية بسبب رغبة حقيقية من جانب "الشيشكلى" فى ممارسة الديمقراطية وتوزيع السلطة، وإنما فعل ذلك من أجل امتصاص غضب القوى السياسية المتذمرة فى البلاد، وتفويت الفرصة على معارضيه للتنديد بسياسته المنفردة [١].

وفى العاشر من يوليو ١٩٥٣م جرى الاستفتاء على دستور جديد لسورية، وانتخاب رئيس الجمهورية فى وقت واحد، وأعلنت الحكومة إثر انتهاء عملية الاستفتاء أن الشعب أقر مشروع الدستور الجديد وأصبح نافذ المفعول، وأن "الشيشكلى" فاز برئاسة الجمهورية[٢].

وفى صباح الثلاثاء الموافق ٢١/ ٧/ ١٩٥٣م، وصلت إلى دمشق بعثة رسمية لبنانية لتهنئة "الشيشكلى" بانتخابه رئيسًا للجمهورية السورية، وقد استقبل "الشيشكلى" هذه البعثة بمكتبه بالقصر الجمهورى، وبدورها أشارت البعثة إلى حرص لبنان رئيسًا وحكومةً وشعبًا على التعاون الأخوى الصادق مع الجمهورية السورية، وسائر الدول العربية على ما فيه الخير والفلاح للجميع، كما أدلى "صائب سلام"* –رئيس وزراء لبنان– بتصريح إلى الصحف شكر فيها الحكومة السورية لما لقيه من حفاوة وتكريم[٣]

وسرعان ما أعلن "الشيشكلى" عن إجراء انتخابات برلمانية، وكما كان متوقعًا جرت الانتخابات فى جو هيمنة كاملة لقوات الجيش المؤيدة "للشيشكلى"، وبالتالى جاءت النتيجة لصالح حزبه، حيث فاز ٧٢ نائبًا عن حزب التحرير العربى، مقابل ٩ أعضاء عن المستقلين، ونائب واحد عن الحزب السورى القومى الاجتماعى، وانتخب زعيم حزب

---

1 – Nicola Ziadeh, Syria and Lebanon , Earnest bewn limited ,London 1959, p. 143

٢– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٦١ .

* شغل منصب وزير الداخلية عام ١٩٤٦م، ورأس الوزارة فى الفترة من ١٩٥٢/٩/١٤م حتى ١٩٥٢/٩/١٨م فى عهد الرئيس بشارة الخورى، وفى الفترة من ١٩٥٣/٤/٣٠م حتى ١٩٥٣/٨/١٦م فى عهد الرئيس كميل شمعون. انظر/ جان ملحة: الوزارات اللبنانية وبياناتها، سبق ذكره، ص ٣٥ ٦٥، ٧١

٣– دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٥٨، ملف كود ٠٤٠٩٠٤– ٠٠٧٨، التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥١– ١٩٥٣م، المفوضية المصرية بدمشق، تقارير سياسية بشأن وصول وفد لبنانى لتهنئة رئيس الجمهورية السورية، بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢٩م .

التحرير العربى "مأمون الكزبرى" –الموالى للشيشكلى– رئيسًا لمجلس النواب[1].

وكان من الواضح أن "الشيشكلى" قد انتهى سياسيًا، وكان الطريق مفتوحًا أمام معارضيه من السياسيين والعسكريين لتوحيد قواهم ضده؛ لإعادة الحريات العامة التى خنقها بديكتاتوريته .

وعلى هذا الطريق التقى فى "حمص" فى ١٩٥٣/٩/١٧م، ١٤٣ شخصية سياسية مناوئة لحكم "الشيشكلى" ضمت ممثلين عن الأحزاب، وبعض السياسيين المستقلين، وعلى رأسهم "هاشم الأتاسى و سلطان الأطرش"، بهدف تكوين جبهة للمعارضة ضد "الشيشكلى"، وانتهى المجتمعون إلى ضرورة الإطاحة بنظامه الرجعى، والرجوع بالبلاد إلى الحريات الدستورية الصحيحة، وإبقاء الجيش فى ثكناته[2].

وفى نهاية عام ١٩٥٣م لاحت بوادر التصدع فى النظام، وانطلقت الشرارة الأولى من الوسط الطلابى والذى كانت تحركه الأحزاب اليسارية وفى مقدمتها حزب البعث الاشتراكى [3].

ثم راحت تتوالى بيانات الأحزاب المنددة بالنظام والشاجبة لأعمال الإرهاب التى تمارسها أجهزة الأمن ضد المواطنين، وعمت المدن السورية المنشورات التى تضمنت حملة قاسية ضد "الشيشكلى" ودعوة صريحة لتحرير البلاد والعودة إلى حكم برلمانى صحيح [4].

وقد ازداد موقف "الشيشكلى" حرجًا إثر أحداث جبل الدروز بعد أن اتفق زعماء جبل الدروز وعلى رأسهم "سلطان باشا الأطرش" مع جماعة حمص على التخلص من الشيشكلى.

ففى أول يناير ١٩٥٤م أوقف رجال الأمن "منصور الأطرش" نجل "سلطان باشا الأطرش" بتهمة حيازة منشورات تطعن بالشيشكلى، وفى يوم ٢٤ من نفس الشهر قام

١– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٦٢ .

٢– مصطفى طلاس: مرآة حياتى ١٩٤٨–١٩٥٨م، ط٢، دار طلاس، دمشق، ١٩٩١م، ص ٣٥٧ .

٣– أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ٢٥٢ .

٤– المرجع السابق: ص ٢٥٣ .

طلاب المدارس بمظاهرة احتجاج على اعتقال منصور الأطرش، واصطدموا مع رجال الأمن، ويبدو أن الشيشكلى قد وجد فى هذه الأحداث فرصة مناسبة لإخضاع الجبل، فأصدر أوامره لقوات الجيش بالزحف إليه، وتحول الجبل إلى مسرح لعملية دموية، استخدم فيها الجيش السورى كامل قسوته، وهرب سلطان باشا إلى الأردن مع فئة من رجاله[١].

وفى اليوم نفسه الذى جرت فيه هذه الأحداث اعتقل "الشيشكلى" زعماء الأحزاب، وفرض الإقامة الجبرية على "هاشم الأتاسى" وطائفة من رجال السياسة والمحامين والضباط وطلبة ومدرسين[٢].

وقد تمكن بعض من شباب الدروز من الهروب إلى لبنان، وتمكنوا من الاتصال بالطائفة الدرزية اللبنانية، وقد أُرسلت بالفعل بعض المساعدات المادية "لسلطان الأطرش" من لبنان، فضلاً عن أن زعماء الدروز اللبنانيين فكروا فى تقديم الدعم العسكرى لسلطان ورجاله، وإن كان قد تعزز وصوله؛ نظرًا لسوء حالة الطقس، ولم يفت زعماء الدروز اللبنانيين كذلك أن يسلكوا طريق المفاوضات مع "الشيشكلى"، إلا إنه اشترط لرجوع الجيش إصدار بيان من "سلطان الأطرش" مؤيدًا لسياسته[٣].

وقد شاركت الصحف اللبنانية فى الحملة على "الشيشكلى" ونظامه والأوضاع القائمة فى سورية، لدرجة جعلته يستاء من هذا التصرف، وبادر بإرسال رسالة شفوية إلى "كميل شمعون" طلب منه فيها التدخل شخصيًا لوضع حد لهذه الحملة الصحفية، ونشرها تفاصيل المظاهرات التى وقعت فى سورية، كما طلب منه ألا يقبل لاجئين سياسيين سوريين، ولكن "شمعون" أجابه بأنه لا توجد فى لبنان قوة تستطيع أن تقف فى وجه الصحافة مهما عظمت، مما اضطر "الشيشكلى لإغلاق الحدود بين الدولتين[٤].

وخوفًا من أن تستغل إسرائيل الاضطراب الحاصل فى العلاقات بين سورية ولبنان

١- حسن أمين البعينى: سلطان باشا الأطرش، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥م، ص ص٢٧٠-٢٧١ .

٢- أمل مخائيل: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، سبق ذكره، ص ٢٥٣ .

٣- حسن أمين البعينى: سلطان باشا الأطرش، سبق ذكره، ص ص ٢٨٢-٢٨٦ .

٤- دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٥٨، التقارير السياسية للسفارة المصرية فى دمشق ١٩٥٣-١٩٥٤م، ملف كود ٠٤٠٩٠٥-٠٠٧٨، تقرير من القائم بالأعمال المصرى للخارجية المصرية عن صدى الأحداث الأخيرة فى دمشق، بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٦م.

شدد "الشيشكلى" على "شمعون" بضرورة حماية الحدود السورية اللبنانية؛ وذلك لتوقعه هروب دروز إسرائيل إلى لبنان عبر الحدود الإسرائيلية اللبنانية ومنها إلى سورية بغرض إحداث أضرار فى سورية [١].

هذا وقد تصاعدت حدة المعارضة ضد نظام "الشيشكلى" من قبل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة، وامتدت إلى الوسط العسكرى، حيث بدأ التململ فى الوحدات العسكرية لصالح المعارضة، ورافقتها اضطرابات ومظاهرات فى بعض المحافظات السورية، وشرع عدد من ضباط حامية حلب فى الاستعداد والتنسيق مع حاميات اللاذقية، ودير الزور، وحمص، وحماه،وأصبحت الظروف مهيأة لانقلاب عسكرى أو عصيان لإسقاط النظام[٢].

وفى صباح ١٩٥٤/٢/٢٥م، أذاع النقيب "مصطفى حمدون" أول نداء للثورة وطلب من "الشيشكلى" مغادرة البلاد، وسلط الضوء على أخطائه، والأسباب التى أدت إلى التحرك لإسقاطه، وقد عقد "الشيشكلى" اجتماعًا مع مستشاريه، والذين نصحوه بالتصدى للمحاولة الانقلابية، إلا إنه اختار طريق الاستقالة، والتى قدمها لرئيس مجلس النواب "مأمون الكزبرى"، رغبة منه فى تجنب سفك الدماء –حسب ما جاء فى استقالته–[٣]، وقد رحل بعد ذلك إلى السعودية مارًا بلبنان، وأقام فى المفوضية السعودية ببيروت[٤].

هذا وقد اتخذت الأحداث السورية أهمية خاصة فى الأوساط اللبنانية بعد وصول "الشيشكلى" إلى لبنان، ونزوله ضيفًا على المفوضية السعودية فى بيروت، فقد ترامت فى اليوم التالى لبقائه فى العاصمة اللبنانية أنباء حدوث انقسام فى صفوف الثائرين ضد نظامه، مما حمل تلك الأوساط على التساؤل عما إذا كان ثمة علاقة بين بقاء "الشيشكلى" فى بيروت وبين ذلك الانقسام، ولقد استشعرت الحكومة اللبنانية بحرج موقفها من جراء إطالة إقامته فى بيروت، وما قد يحدث فى سورية من تطورات، فيما لو نجح فى العودة

١– المصدر السابق .

٢– غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية السياسى المعاصر ١٩٤٦–١٩٦٦م، سبق ذكره، ص ٦٣ .

٣– محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥–١٩٥٨م، سبق ذكره، ص ١٨٧ .

٤– المصرى: عدد ٥٨٣٨، ١٩٥٤/٢/٢٦م، ص ٢.

إليها لقيادة القوات الموالية له [1].

ولهذا كانت الحكومة اللبنانية حازمة فى نصيحته بمتابعة رحلته إلى السعودية، دون أن تخل فى ذلك بمقتضيات التقاليد الدبلوماسية فى حالة اللجوء السياسى، وبالمثل كانت الحكومة حازمة بالنسبة للسوريين الذين دخلوا الأراضى اللبنانية، حيث طلبت منهم الامتناع عن مباشرة أى نشاط سياسى، وإلا اضطرت إلى إبعادهم فورًا عن لبنان[2].

وقد اتفق الضباط الذين قاموا بالحركة ضد "الشيشكلى" مع معظم السياسيين على مطالبة "هاشم الأتاسى" بالعودة إلى الرئاسة –التى أُقيل منها عقب انقلاب "الشيشكلى" فى نوفمبر ١٩٥١م–، وكذلك "معروف الدواليبى" لرئاسة الوزراء، على أن يُقدم استقالة حكومته، وتتألف حكومة جديدة تُعلن حل مجلس النواب القائم، وتدعو لانتخابات جديدة على أساس دستور عام ١٩٥٠م، وبعد الانتهاء من الانتخابات النيابية يقوم المجلس بانتخاب رئيس جديد للجمهورية السورية[3].

وبالفعل عاد "هاشم الأتاسى" لرئاسة الجمهورية، وبدوره كلف "صبرى العسلى"* بتشكيل حكومة جديدة، على إثر تقديم "الدواليبى" استقالة حكومته، وبعد اتفاق الأحزاب السورية عليه[4].

وقد أشار "العسلى" إلى أن مهام وزارته الانتقالية تتمثل فى الآتى[5] :–

١– التمهيد للانتخابات البرلمانية، والدعوة إليها فى أقرب وقت .

١– دار الوثائق القومية: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣٢، محفظة ٦٦١، ملف كود ٠٤٠٩١٠ – ٠٠٧٨، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥٣–١٩٥٥م، المفوضية المصرية بدمشق، مذكرة من القائم بالأعمال المصرى عن صدى أحداث سورية الأخيرة فى لبنان بعد إنهيار حكم الشيشكلى، بتاريخ ١٩٥٤/٣/١م .

٢– المصدر السابق .

٣– مصطفى طلاس: مرآة حياتى ١٩٤٨–١٩٥٨م، ط٢، سبق ذكره، ص ٣٧٢؛ المصرى: عدد ٥٨٣٩، ١٩٥٤/٢/٢٧م، ص ٢ .

* صبرى العسلى: محامى سورى، انتخب نائبًا عن دمشق فى المجلس النيابى السورى عام ١٩٣٦م، وفى عام ١٩٤٣م انتخب نائبًا فى قائمة الحزب الوطنى، وكذلك فى عام ١٩٤٧م، وفى عام ١٩٥٤م أسندت إليه وزارة الداخلية .**انظر**/ دار الوثائق: وثائق الخارجية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣٢، محفظة ٦٦١، ملف كود ٠٤٠٩١٢– ٠٠٧٨، الشخصيات السياسية البارزة فى سوريا ١٩٤٩–١٩٥٤م .

٤– نديم أبو إسماعيل: من أسرار الشيشكلى ، سبق ذكره، ص ٤٦ .

٥– المصرى: عدد ٥٨٥٨، ١٩٥٤/٣/١٩م، ص ٢.

٢- الاهتمام بتقوية الجيش السورى .

٣- الدخول فى مباحثات مباشرة مع لبنان بشأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومراعاة المصلحة المشتركة للبلدين .

هذا وقد تلقى "كميل شمعون" رسالة هاتفية من العقيد "فيصل الأتاسى" -قائد حامية الشمال، وزعيم هيئة الضباط الذين أعلنوا انشقاقهم على "الشيشكلى"-، وأكد فيها على أن سورية تكن كل مودة وإخلاص للبنان، وقد رد الرئيس "شمعون" على هذه المجاملة، وأعرب عن طيب أمنياته لسورية، كما قررت الحكومة اللبنانية والبرلمان اللبنانى إيفاد بعثة إلى دمشق؛ لتقديم التهنئة الرسمية إلى "هاشم الأتاسى" رئيس الجمهورية السورية[١].

وقد زاد من حسن التعاون بين البلدين ما أعلنته سورية بالتصريح للسوريين بالسفر إلى لبنان، دون الحصول على ترخيص سابق، وكذا الخطاب الودى الذى أذاعه وزير الداخلية السورى والذى نوه فيه إلى الصلات القومية والاقتصادية التى تربط بين لبنان وسورية، وتجعل منهما قطرين شقيقين رمزًا للأخوة العربية، وقد شكر رئيس الحكومة اللبنانية هذه البادرة الطيبة [٢].

ومما لا شك فيه أن هذه التقاليد المتبادلة بين المسئولين اللبنانيين والسوريين تدل دلالة واضحة على أن الحكومتين قد مدت كل منهما يدها إلى الأخرى؛ للعمل فى جو من المودة والتعاون.

---

[١]- دار الوثائق القومية:أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٨، محفظة ٤٢، ملف رقم ا، ١/٧/٢٢٧ ج٣، العلاقات اللبنانية السورية، المفوضية المصرية ببيروت، جريدة النهار، عدد ٥١٦١، السنة ٣١، ١٩٤٥/٢/٢٧م .

[٢]- دار الوثائق القومية:أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٨، محفظة ٤٢، ملف رقم ا، ١/٧/٢٢٧ ج٣، العلاقات اللبنانية السورية، المفوضية المصرية ببيروت، جريدة النهار، عدد ٥١٦١، السنة ٣١، ١٩٤٥/٢/٢٧م

أثر الانقلابات العسكرية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين

ساعد الموقع الجغرافى لسورية ولبنان وطبيعة البلدين على أن يُكونا وحدة اقتصادية وجمركية يتعذر فصلها؛ وبخاصة لأن مرفأ بيروت كان المنفذ الطبيعى لتجارة البلدين الخارجية، وقضى البلدان فترة طويلة فى هذه الوحدة، ولكن الظروف تطورت ونشأ بين البلدين نزاع اقتصادى، نُلخص مراحله فيما يأتى:-

كانت سورية ولبنان جزأين صغيرين من وحدة اقتصادية وجمركية واسعة هى الدولة العثمانية، فلما احتلتهما فرنسا بقيا يؤلفان وحدة اقتصادية وجمركية تشمل مختلف مظاهر العلاقات الاقتصادية، من جمركية ونقدية وضريبية، تحت إشراف المندوب السامى الفرنسى [١] .

وبانتهاء الانتداب دخلت سورية ولبنان فى مفاوضات أسفرت عن اتفاق عقد بينهما فى أول أكتوبر ١٩٤٣م، وقد رجع هذا الاتفاق بالبلدين من وحدة اقتصادية تامة فى ظل الانتداب إلى اتحاد جمركى بين دولتين منفصلتين اقتصاديًا، إذ نص على أن تؤلف الدولتان منطقة جمركية واحدة ذات وحدة جمركية، تنتقل البضائع فيها بحرية تامة، دون أى ضريبة جمركية، ويكون للقطرين إدارة جمركية واحدة [٢].

وقد عاش هذا الاتفاق حتى مارس ١٩٥٠م، واجتاز البلدان خلال تطبيقه فترات عصيبة من الخلافات والمناقشات حول السياسة الاقتصادية التى يجب أن يستوحيها الاتحاد الجمركى السورى اللبنانى، فالواقع يؤكد أن وحدة جمركية كالتى كانت تربط هاتين الدولتين، تتطلب وجود انسجام فى السياسة الاقتصادية الداخلية لكل منهما، على أنه لم يكن من المستطاع تأمين هذا الانسجام؛ لما وجده الفريقان من صعوبة فى التوفيق بين مصالحهما.

فالحكومة اللبنانية كانت ترى لبنان بلدًا تجاريًا قبل كل شىء، يعيش أكثر ما يعيش على تجارة غير منظورة، كأرباح الوساطة التجارية، وتجارة النقود والذهب والسياحة، وكان

١- عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: العلاقات اللبنانية السورية حتى عام ١٩٥٨م، الأزمة اللبنانية أصولها وتطورها وأبعادها المختلفة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٥٧٣ .

٢- أحمد السمان: اقتصاديات سوريا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٥٠ .

يصعب على لبنان موازنة مدفوعاته إن لم يعتمد على هذه الموارد، أما سورية فكانت حكوماتها المتعاقبة ترى وجوب إتباع سياسة اقتصادية تُنشط الإنتاج، وتعتمد على تصدير إنتاجها الزراعى والصناعى لتسديد أثمان وارداتها، أى أنها كانت تميل نحو التوجيه الاقتصادى مع ما يقتضيه من قيود ورقابة على الأعمال التجارية، فى حين كان لبنان يعمل على أساس الحرية التجارية التى تزدرى القيود وتنكر التوجيه الحكومى، مما أتاح لبيروت أن تكون سوقًا للنقد وأن تجتذب إليها رؤوس الأموال، ولاسيما من سورية[1] .

وقد عزمت الحكومة السورية -بعد الاستقلال- على فصل العملة السورية عن الفرنك الفرنسى، وتغطية النقد السورى بغير الفرنكات، وحاولت سورية إقناع لبنان بالاشتراك معها فى سياستها النقدية الجديدة ولم تنجح، وصمم لبنان على ضرورة الارتباط بالفرنك الفرنسى، وحجته فى ذلك أنه بلد مستورد، وأن أموال الاصطياف والأموال التى تأتيه من المهاجرين اللبنانيين تسد ثغرة كبيرة فى كيانه المالى والاقتصادى، فى حين أن سورية بلد زراعى وصناعى يُصدر الحبوب والصوف والقطن وبعض المنسوجات والقمح والزيتون، وغيرها من المنتجات الزراعية والصناعية، وفى وسعها أن تتحمل الهزة التى قد تصيبها من جراء فصل نقدها عن الفرنك الفرنسى، فى الوقت الذى يجد فيه لبنان صعوبة فى ذلك، وانتهى الأمر بتوقيع اتفاقية النقد والتصفية بين سورية وفرنسا فى ٧ / ٢/ ١٩٤٩م، وبمقتضاها خرجت سورية عن نطاق الفرنك الفرنسى[2] .

وبهذا الاتفاق ظهر عجز نظام الوحدة الجمركية عن البقاء والاستمرار، خاصة بعد خروج سورية عن كتلة الفرنك الفرنسى، واختلاف سعر الليرة السورية عن الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية، وظهور الفرق بينهما فى التداول المحلى، لدرجة انعدم بسببها

---

[1]- دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٧٨، محفظة ٧٤٣، ملف ٢/٥/٢ كود ٠٤١٨٣٦-٠٠٧٨، العلاقات الاقتصادية بين سوريا والبلاد العربية ١٩٥٤/١٩٥٧م، تقرير من السفارة المصرية بدمشق إلى الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٥م .

[2]- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية: التطور الاقتصادي فى البلاد العربية ١٩٥٠-١٩٦٥م، مطبعة البيان، بيروت، مارس ١٩٦٧م، ص٢٧٣ .

القوى الشرائية للنقد السورى [1].

وكانت دوائر الجمارك التى يترأسها موظف لبنانى لا تنفذ الكثير من القرارات المتخذة من قبل الحكومة السورية بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية، والقاضية بمنع إدخال بعض الأصناف، أو بمنع تصدير بعض المحاصيل الزراعية التى يُرى لزوم إبقائها داخل البلاد؛ لكى لا ترتفع أسعارها فتزيد كلفة المعيشة، وعبثًا كانت تذهب احتجاجات الحكومة السورية ومندوبيها فى هذا الشأن، كذلك كانت الحالة بخصوص نسبة الموظفين السوريين فى إدارة الجمارك، إذ إنها لم تبلغ ١٠ أو ١٥٪ عدداً ورواتب، ولم تتمكن الحكومة السورية من الوصول إلى التساوى، بالرغم من نصوص الاتفاق على ذلك[2].

وثمة شؤون عديدة كان نصيبها الركود بسبب اختلاف آراء المندوبين السوريين واللبنانيين فى إدارة الجمارك، وهذا ما حمل من تولى وزارة المالية من الوزراء السوريين على التذمر المستمر من مواقف لبنان، وإلى سعيهم لتحسين الحال بما لديهم من وسائل –لم تكن ناجحة–؛ ذلك أن "شكرى القوتلى" كان حريصًا على التمسك بالتفاهم مع لبنان بأى شكل كان، فيحول دون التهديد بقطع الصلات الاقتصادية واتخاذ موقف حاسم [3].

وبعد الانقلاب الذى قاده "حسنى الزعيم" جرت مفاوضات بين سورية ولبنان لمحاولة الخروج من هذا المأزق، وتسوية وتنظيم العلاقات الاقتصادية بينهما، وكانت نتيجة هذه المفاوضات هى الاتفاقية التى عُقدت بينهما فى ١٩٤٩/٧/٨م، وتتلخص فيما يلى [4]:–

١ – إبقاء نقل القمح والحبوب حرًا من سورية إلى لبنان.

١– دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف ٣/٧/٢٢٨، كود ٠٤٠٩٠٩– ٠٠٧٨، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٣م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق إلى الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م.

٢– عبد الرحمن البيطار: تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية إلى ما بعد الاستقلال (١٩٣٩–١٩٥٠)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م، ص ٢٠٠؛ خالد العظم، مذكرات خالد العظم،ج٢، سبق ذكره، ص٢٢

٣– خالد العظم، مذكرات خالد العظم،ج٢، سبق ذكره، ص٢٢ .

٤– دار الوثائق: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ٢٠،محفظة ٢٨، ملف رقم ١٣، ٢٥ سرى، العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٤٩–١٩٥٣م، من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن الأوضاع الاقتصادية الراهنة بين سوريا ولبنان، بتاريخ ١٩٥٠/٧/١٥م .

٢ – توحيد الرسوم الداخلية على بعض المواد٠

٣ – فرض الرسوم الجمركية العالية على المواد المماثلة لما يُنتج محليًا؛ لتشجيع الصناعات الناشئة وحمايتها٠

٤ – تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والأدوات اللازمة لنهوض الصناعات المحلية "السورية على الأخص"٠

٥ – العمل على اتخاذ التدابير الفعالة لإزالة الفرق الموجود بين النقدين السورى واللبنانى٠

هذا ولم يُكتب لهذا الاتفاق أن يُعطى كل نتائجه المرجوة؛ لعدم اتخاذ الحكومة اللبنانية أى تدبير من جهتها لتنفيذ أحكامه، حتى خيف أن يؤدى الحال إلى كارثة تصيب الاقتصاد السورى، وصناعته الناشئة، وزراعته كثيرة التكاليف، ومستهلكه الذى حمل عبئًا ثقيلاً من الضرائب، وسرت فى سورية إشاعات مفادها أن للعلاقات الشخصية بين القابضين على زمام الأمور فى سورية ولبنان دخلاً فى ذلك، واعتنق الكثير من السوريين فكرة الاتحاد بين سورية والعراق؛ لما زينته الدعاية العراقية من المزايا الاقتصادية التى تعود على سورية من وراء الاتحاد مع العراق [١]٠

وقد شكلت هذه الحالة مدخلاً لإجراءات فرضها انعدام الثقة بين البلدين، حيث قامت الحكومة السورية فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٩م –بعد انقلاب الحناوى–، بحظر تصدير البقول إلى لبنان بحجة أنه نال منها ما يكفيه، وقد كان هذا الحظر منافيًا لاتفاق ١٩٤٩/٧/٨م السابق انعقاده بين الدولتين، والذى خول للبنان استيراد كميات غير محدودة من القمح السورى والحبوب الأخرى بالسعر العالمى، شريطة أن يضع لبنان ضريبة قدرها ٥٠٪ على القمح الذى يستورده من البلاد الأخرى، وقد أثار هذا المنع الرأى العام اللبنانى، فى حين رفضت سورية النظر فى إلغائه رغم طلب الحكومة اللبنانية ذلك بإلحاح[٢]٠

١– دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف ٣/٧/٢٢٨، كود ٠٤٠٩٠٩– ٠٠٧٨، التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٤م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٠/٣/١٥م ٠

٢– عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم: العلاقات اللبنانية السورية حتى عام ١٩٥٨م، سبق ذكره، ص٥٧٤ ٠

نتيجة لذلك ساءت العلاقة بين البلدين، وبدا أن سورية تريد حسم الموضوع، إما وحدة اقتصادية مالية تامة، وإما الانفصال، وبتاريخ ١٩٥٠/٣/٧م –بعد انقلاب الشيشكلى– بعثت سورية بمذكرة إلى لبنان أشارت فيها إلى أن تجارب السنين السبع التى مرت فى ظل الاتحاد الجمركى دلت على أن الاتفاقيات المؤقتة عنصر ضعف واضطراب فى سياسة المصالح المشتركة، وأخذت على لبنان عدم تنفيذه أحكام اتفاقية يوليو ١٩٤٩م، وخلصت من هذا إلى أن الوحدة الجمركية قد فشلت، وأن من الخير للبلدين إقامة وحدة اقتصادية بينهما، تتناول توحيد نظامهما الجمركى والنقدى، وسياستهما الاقتصادية فى التصدير والاستيراد، وتوحيد نسب بعض الضرائب، على أن تُدار المصالح المشتركة والجمارك على قدم المساواة، وطلبت سورية من الحكومة اللبنانية إبداء رأيها فى مبدأ الوحدة الاقتصادية فى غضون مدة لا تتجاوز ١٩٥٠/٣/٢٠م، وختمت مذكرتها بأنه إذا كانت لبنان لا توافق على هذا المبدأ فالحكومة السورية تعتبر ذلك إنهاءً للوحدة الجمركية الحالية بينهما، وترى نفسها مضطرة لإقرار الخطة التى تتفق مع مصلحتها[١].

ولم تنتظر لبنان حتى ٢٠ مارس لتعطى جوابها، بل أسرعت فى إرسال جوابها بتاريخ ١٠ مارس، ودفعت فيه عن نفسها تهمة مخالفة اتفاقية يوليو ١٩٤٩م، وأبدت استعدادها لإعادة النظر فى اتفاق عام ١٩٤٣م؛ لإكمال نقصه، أما فيما يتعلق بالوحدة الاقتصادية فقد رفضتها صراحةً[٢].

وعلى إثر تسليم مذكرة الحكومة اللبنانية، اجتمع مجلس الوزراء السورى فى ١٣/ ٣/ ١٩٥٠م، وأصدر فى نهاية هذا الاجتماع قرارًا جنحت بموجبه سورية لسياسة الانفصال الجمركى والاقتصادى، وأهم ما جاء فيه ما يلى [٣]:–

١ – تطبيق نظام تصدير رؤوس الأموال واستيرادها على عمليات القطع التجارية مع لبنان.

١– دار الوثائق القومية، الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف ٢/٧/٢٢٨، كود ٠٤٠٩٠٨– ٠٠٧٨، التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧–١٩٥٤م، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، ١٩٥٠/١٢/٢٨م .

٢– المصرى: عدد ٤٤٢٠، ١٩٥٠/٣/١٥م، ص ٢ .

٣– دار الوثائق القومية، الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٦٠، ملف ٢/٧/٢٢٨، كود ٠٤٠٩٠٨– ٠٠٧٨، تقرير من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، ١٩٥٠/١٢/٢٨م .

٢ – حظر على المسافرين من سورية إلى لبنان أو القادمين إليها حمل مبلغ من الأوراق النقدية يتجاوز خمسين ليرة سورية٠

٣ – منع استيراد المواد والبضائع على اختلاف أنواعها من لبنان من أى نوع كانت مع استثناء البضائع المنقولة بطريق الترانزيت والبضائع المعفاة من الرسوم الجمركية والبترول٠

٤ – حظر انتقال الأشخاص السوريين بين سورية ولبنان بدون إذن خاص من دوائر الأمن العام للضرورات القصوى٠

ثم أصدرت الحكومة السورية مرسومًا تشريعيًا بإنشاء مصلحة للجمارك السورية ذات استقلال مالى تلحق بوزارة المالية، ونص نفس المرسوم على تصفية المصالح المشتركة بين سورية ولبنان [١]٠

وقوبل القرار السابق بارتياح تام فى الأوساط المالية والتجارية فى جميع أنحاء سورية، وبدأ السوريون يفكرون فى استدراك النقص التجارى فى سورية، واتجه كبار التجار إلى تأسيس شركات برؤوس أموال تتولى الاتصال المباشر بشركات التصدير العالمية ومصانع الإنتاج [٢]٠

كما لجأت سورية إلى إخراج مشروع مرفأ اللاذقية –ليكون مرفأ لها بدلاً من مرفأ بيروت– إلى حيز التنفيذ، وشعرت سورية بانتعاش اقتصادي لم يسبق له مثيل، وقد بلغت قيمة البضائع السورية المصدرة خلال المدة الواقعة من ١٤ مارس وهو تاريخ الانفصال عن لبنان حتى نهاية شهر يونيو سنة ١٩٥٠م، ما قيمته ٥٠ مليونا و٢٣٠ ألف ليرة سورية –فى حين كانت حصتها من الجمارك قبل الانفصال ٢٧ مليون ليرة–، أما الواردات خلال هذه المدة، فقد بلغت ٥٣ مليونًا و٦٢٤ ألف ليرة [٣]٠

١– الفريد ج٠ مصرى: السوق العربية المشتركة، ترجمة صليب بطرس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٧٨–٨٣

٢– دار الوثائق: أرشيف البلدان، سوريا، فيلم ٢٠،محفظة ٢٨، ملف رقم ١٣، ٢٥ سرى، العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٤٩–١٩٥٣م، من المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية بشأن الأوضاع الاقتصادية الراهنة بين سوريا ولبنان، بتاريخ ١٩٥٠/٧/١٥م ٠

٣– المصدر السابق ٠

وفى لبنان فقد أشارت بعض الصحف إلى الأثر السيئ لهذا الانفصال الاقتصادى فى الأسواق اللبنانية، فذكرت أن هذه الخطوة من جانب سورية قد أصابت التجارة فى العاصمة اللبنانية فى الصميم، وباتت الأسواق اللبنانية واجمة إلى حد بعيد؛ لأن البضائع المستوردة من جانب التجار اللبنانيين لتباع فى سورية أصبح مصيرها الكساد؛ لأن أسواق سورية مقفلة أمامهم، كما زادت أسعار المواد الغذائية فى لبنان والتى تعتمد فى استيرادها على الأسواق السورية [1] .

وكان ما سبق مدعاة إلى أن يُفكر ولاة الأمور فى لبنان إلى الحد من هذه الآثار السيئة التى لحقت بتجارتها وأسواقها، والتفكير فى عقد اتفاقية مع سورية تخفف من هذه الآثار السيئة، وقامت بعدة مفاوضات واتصالات لمحاولة الخروج من هذا المأزق، ولكنها لم تؤد إلى نتيجة حاسمة؛ لتشدد سورية فى موقفها رعاية لمصالحها الخاصة .

وقد دعا حكومة لبنان إلى التعجيل فى الحصول على تسوية اقتصادية ازدياد موقفها حرجًا من جراء الاجتماعات المتوالية التى قام بها المزارعون والتجار فى مدينة طرابلس وصيدا على أثر كساد تجارة الموالح، بعد إغلاق الأسواق السورية فى وجهها، وطالبوا الحكومة باتخاذ التدابير السريعة، وهددوا بالانسحاب من المجلس النيابى، وبلغ الأمر بأهالى طرابلس أن أبدوا رغبتهم فى الانضمام إلى سورية، مما أثار تخوف المارونيين من أن يكون هذا التوجه مقدمة لاندماج سياسى بين لبنان وسورية، وبذلك يصبح المسيحيون بلبنان أقلية ضئيلة بالنسبة للمسلمين فى لبنان وسورية [2].

وهكذا نرى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت فى موقف حيرة وانتظار، إذ كان لكل من البلدين نظرية يؤمن بها، ومصلحة يُدافع عنها.

فالسياسة الاقتصادية الوحيدة التى كانت تُلائم لبنان كما قررتها أوضاعها الجغرافية والطبيعية هى سياسة الحرية والابتعاد عن التدخل والتنظيم والتنفيد، وما من شأنه الحد من

---

[1] – المصدر السابق: أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٦،محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية فى بيروت ١٩٤٨-١٩٥٦م، تقرير من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية عن الحالة الاقتصادية فى لبنان، بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٠م .

[2] – دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٣١، محفظة ٦٥٩، ملف ١/٧/٢٢٨ ج٩، كود ٠٤٠٩٠٦٥ -٠٠٧٨، التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق، الحالة الحاضرة بين سورية وجاراتها، بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦م.

تجارته غير المنظورة، كالمضاربة وتجارة العملة وأعمال البنوك والاصطياف، إلا أن هناك فريقًا ضم كثيرًا من رجال الأعمال اللبنانيين دعا لوحدة جمركية واقتصادية مع سورية مع صيانة حرية التجارة، والاحتفاظ بحرية لبنان فى تجارة العملة التى تعود عليه بمبلغ ٤٠٠ مليون ليرة سنويًا، وقد طالب أفراد هذا الفريق بثلاثة أمور، هى[١] :-

١ - إلغاء المرسوم التشريعى السورى الذى يُحمل كبار المستوردين اللبنانيين وأصحاب الوكالات الكبرى على الإقامة فى سورية وتعاطى الأعمال التجارية فيها، والذى قضى أن يتولى السوريون نصيبًا فى مشاريع أولئك اللبنانيين٠

٢ - حرية انتقال الأموال والأشخاص بين سورية ولبنان٠

٣ - إلغاء قيود الاستيراد والتصدير عن طريق بيروت، وعدم السماح للسوريين بالاستيراد من بلاد المنشأ، والتعامل مع العالم مباشرة، حتى يصبحوا من جديد تجار تجزئة يستوردون بضائعهم من مستودعات لبنان، وهذا يعنى أيضًا الاستغناء عن مرفأ اللاذقية السورى٠

ولا غرابة فى هذه التشبسات من لبنان، فإطلاق حرية السفر يعود على لبنان بمبالغ لا تقل عن "٥٠" مليون ليرة ينفقها السوريون سنويًا فى لبنان، سواء فى النزهة أو فى الاصطياف، وما ينفقه الطلبة السوريون الذين يدرسون فى لبنان، أو فى الإنفاق بطرق أخرى، فلبنان ذو الإنتاج المحلى المحدود يعتمد فى اقتصاده العام على ما ينفقه الأجنبى فى أراضيه، وعلى تجارة الوساطة، فيشترى البضائع من البلاد الأجنبية ليبيعها إلى سورية وإلى بعض الدول العربية المجاورة، كما أنه كان يشترى من سوريه أكثر إنتاجها ويصدره إلى الخارج، فيربح فى هذه العمليات ما لا يقل عن ١٠٪ من ثمن البضائع، ومنع السفر لم يحرم لبنان مما ينفقه السوريون فحسب، بل أدى إلى عزوف التاجر السورى عن ارتياد بيروت لشراء البضائع التى يبيعها بدوره فى سورية، وجنوحه إلى الاتصال مباشرة بالمصدر الأجنبى، فيستورد حاجته منه بدون وساطة التاجر اللبنانى[٢]٠

١- المصدر السابق: فيلم ٣٧٨، محفظة ٧٤٣، ملف ٣/٥/٢ أ، كود ٠٤١٨٤١- ٠٠٧٨، العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٥٤-١٩٥٥م، تقرير من السفير المصرى بسوريا إلى الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣١م ٠

٢- خالد العظم: مذكرات خالد العظم، ج٢ ، سبق ذكره، ص ٧٣ ٠

أما موقف المفاوض السورى فكان يرتكز باستمرار على المطالبة بالوحدة الاقتصادية التامة، يحدوه إلى ذلك اعتقاده بأن الاتحادات الجمركية صيغ بائدة، كانت مقبولة فى العهود الماضية يوم أن كانت الرسوم الجمركية وحدها هى التى تؤسس الحياة الاقتصادية للدولة، بينما استجدت أدوات كثيرة لسيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية كالضرائب والسياسة النقدية والمصرفية، ولهذا رأى المفاوض السورى أن الاتحاد الجمركى لم يعُد شيئًا صالحًا، وينبغى أن يُصبح وحدة اقتصادية شاملة [1].

واستمرت المفاوضات بين البلدين حتى انتهت إلى وضع اتفاق بينهما فى ١٩٥٣/٣/١٢م، وقد حل هذا الاتفاق كثيرًا من المشاكل العالقة بينهما، وتلخصت بنوده فيما يأتى[2] :-

١ - تتبادل الحكومتان السورية واللبنانية المنتجات الزراعية والحيوانية لكل منهما، وتعفى من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد والتصدير ٠

٢ - يتبادل البلدان منتجاتهما الصناعية وتخضع للتعريفة الجمركية بشروط معينة٠

٣ - يفرض حد أدنى موحد من الرسوم الجمركية فى البلدين على ما يستورد من غيرهما من المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية وفقًا لشروط معينة٠

٤ - يتعهد الطرفان بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلديهما وتعفى بضائع الترانزيت من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى٠

٥ - تؤلف لجنة مشتركة دائمة تعمل طيلة مدة الاتفاق، ومهمتها السهر على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق٠

٦ - لا تمس أحكام هذا الاتفاق ما عُقد أو يعقد بين أحد الطرفين من جهة والمملكة الأردنية أو العراق من جهة أخرى من اتفاقات تنص على إعفاءات أو تخفيضات جمركية أو امتيازات خاصة٠

---

[1]- دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٧٨، محفظة ٧٤٣، ملف ٣/٥/٢ أ، كود ٠٤١٨٤١- ٠٠٧٨، العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٥٤-١٩٥٥م، تقرير من السفير المصرى بسوريا إلى الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣١م ٠

[2]- المصدر السابق ٠

وقد استقبل هذا الاتفاق باستحسان فى سورية، إذ وجد ملائمًا لحال الزراعة والصناعة السورية، أما فى لبنان فقد لقى استقبالاً فاترًا، وإن كانوا قد وجدوا فيه عامل تهدئة قد يفتح الباب لاتفاق أفضل، ويؤدى إلى إنهاء الخلاف بين الدولتين [1].

وحُددت مدة العمل بهذا الاتفاق ستة أشهر، توطئة لإعادة النظر فى الأمر كله، ولكن بسبب اضطراب الأحوال السياسية فى سورية لم يستطع المسئولون فيها طرح الموضوع كله على بساط البحث من جديد، واكتفت كل من الحكومتين السورية واللبنانية بتمديد العمل به ستة شهور ثم ستة شهور أخرى، ثم صدر قرار فى ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٤م، بمد العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية العام [2].

---

[1]– دار الوثائق القومية: الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، فيلم ٣٧٨، محفظة ٧٤٣، ملف ٣/٥/٢ أ، كود ٠٤١٨٤١– ٠٠٧٨، العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٥٤–١٩٥٥م، تقرير من السفير المصرى بسوريا إلى الخارجية المصرية، بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٣١م .

[2]– المصدر السابق: أرشيف البلدان، لبنان، فيلم ٢٦،محفظة ٣٩، ملف ٢/٧/٢٢٧، التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية فى بيروت ١٩٤٨–١٩٥٦م، تقرير من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية عن الحالة الاقتصادية فى لبنان، بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٠م .

خاتمــة

** فرض موقع سورية بالنسبة للمشرق العربى اهتمامًا خاصًا بها، فأصبحت موضعًا للشد والجذب بين الهاشميين من جانب وبين مصر والسعودية من جانب آخر، وقد رأت الدبلوماسية اللبنانية أن الارتباط بالمحور المصرى السعودى قد يكون ضمانًا للبنان كى يبقى مستقلاً؛ لاعتقاد لبنان أن نشاط المشاريع الهاشمية للوحدة مع سورية فى عهد الانقلابات نذير خطر على استقلال لبنان وكيانه، لذلك كان الحوار السياسى اللبنانى مع نظيره السورى منذ البداية هو التأكيد على استقلالية لبنان.

** لعبت ظاهرة الانقلابات العسكرية فى سورية دورًا بارزًا فى رسم صورة العلاقات العربية السورية، خاصة وأن كل دولة كانت تنظر إلى كل انقلاب من منظور خدمة وتحقيق أهدافها الخاصة؛ من هذا المنطلق لم يُبادر لبنان إلى تأييد انقلاب "حسنى الزعيم" فى أول أيامه مبالغة منه فى الحرص على مصلحة سورية؛ لأنه لم يتبين لأول وهلة الوجه الصحيح للانقلاب، أو الدوافع التى أدت إليه، وبخاصة فى الجو الذى كان ممتلئًا بالشائعات والأقاويل، وتوجس الخيفة من أن يكون ثمة علاقة بين الانقلاب وبين العراق، أو شرق الأردن، فلما تبين للبنان هذه الحقائق بادر إلى الاعتراف بالوضع الجديد فى سورية، وقد حرص لبنان على إقامة علاقة متينة بالدول العربية تكفل احترام سورية لاستقلال لبنان ولسيادته التامة وسلامة حدوده .

** كان من شأن الانقلابات العسكرية السورية أن تُثير القلق فى المحيط العربى؛ نظرًا لأهمية سورية بالنسبة للمشروعات الوحدوية التى كانت تُثار خلال هذه الفترة، سواء لمؤيدى هذه المشروعات أو لمعارضيها، وذلك على اعتبار أن موقف سورية من هذه المشروعات كان يختلف من وقت لآخر طبقًا لموقف السلطة المسيطرة على الوضع فى سورية، وعلى سلطة رجال الجيش بالطبع، وكان على لبنان أن يختار عدم تجاهل المواقف السورية لتفادى أى أزمة فى علاقاته مع سورية، ويمكن القول أن العلاقات السورية اللبنانية تحكمت بها اعتبارات ارتباطها بالوضع العام فى الشرق الأوسط وقضاياه، ما جعلها شديدة التأثير به ومتفاعلة معه .

** لا شك أنه باشتراك لبنان فى مناقشة مسألة الانقلابات السورية، وأيضًا مشروع الضمان الجماعى العربى، مع شقيقاتها من الدول العربية، أنها تكون بذلك قد أوفت بالعهد الذى قطعته على نفسها، حيث درجت الحكومات اللبنانية فى بياناتها على الإشارة إلى العلاقات الطيبة والتعاون المثمر مع الدول العربية فى نطاق جامعة الدول العربية، والتقيد بما أنشأه ميثاق الجامعة من الروابط المكينة بين الدول العربية وبعضها البعض .

** ظلت حالة القلق والتوتر هى التى تحكم علاقات البلدين أثناء عهد الشيشكلى، وهو ما كان يدفع إحدى الدولتين إلى الإقدام على فعل ما لا تقبله الدولة الأخرى، ففى الوقت الذى كان فيه الشيشكلى يشن حربًا شعواء ضد المعارضين لحكمه نجد لبنان يفتح لهؤلاء المعارضين أبوابه؛ معللاً ذلك بأن المواثيق الدولية تدعو إلى احترام الحريات٠

** لم يكن الوضع الاقتصادى فى سورية خلال تلك الفترة أفضل من الوضع السياسى، ولما كانت مصالح الشعبين السورى واللبنانى متشابكة والاقتصادان يتكاملان فى قطاعات عديدة، كان لابد للحكومتين من إيجاد حلول مؤقتة تسمح للناس بمتابعة أشغالهم وللحياة باستمرارها، من هنا كانت سلسلة الاتفاقات الاقتصادية والمالية التى وقعتها الدولتان ابتداءً من يوليو عام ١٩٤٩م، ولكن دائمًا ما تعثرت هذه الاتفاقيات لعدم توافر حسن النية بين الجانبين، كما يجب القول أيضًا بأن اضطراب الأحداث السياسية فى سورية لم يساعد على الاستقرار السياسى فيها، وبالتالى أدى إلى فقدان الانسجام السياسى بين الحكومة اللبنانية والسورية، مما انعكس على المصالح الاقتصادية المشتركة بين البلدين فى كثير من الأزمات٠

** دائمًا ما يُظهر رجال الحكومتين السورية واللبنانية لبعضهما كل ما يُمكن من مجاملات كلامية ويظهرون العلاقات بين الدولتين فى كل مناسبة على أحسن ما تكون، ولكن إذا تعمقنا فى نظرنا إلى هذه العلاقات، ودرسنا نفسية الشعبين نجد أنه على الرغم من أن الطبيعة والجوار والجنس تربطهما رباطًا وثيقًا إلا إنهما دائمًا فى خلاف مستمر٠

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

١- غير المنشورة "محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة"

أ- الوثائق العربية ٠

الخارجية المصرية أ / الأرشيف السرى الجديد

رقم الفيلم	المحفظة	كود الملف	عنوان الملف
٣٣١	٦٥٨	٠٠٧٨-٠٤٠٩٠٤	التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥١- ١٩٥٣م
٣٣١	٦٥٨	٠٠٧٨-٠٤٠٩٠٥	التقارير السياسية للسفارة المصرية فى دمشق ١٩٥٣- ١٩٥٤م
٣٣١	٦٦٠	٠٠٧٨-٠٤٠٩٠٨	التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧-١٩٥٤م
٣٣١	٦٦٠	٠٠٧٨-٠٤٠٩٠٩	التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٤٧-١٩٥٣م
٣٣٢	٦٦١	٠٠٧٨-٠٤٠٩١٠	التقارير العامة للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥٣-١٩٥٥م
٣٣٢	٦٦١	٠٠٧٨-٠٤٠٩١٢	الشخصيات السياسية البارزة فى سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤م
٣٧٨	٧٤٣	٠٠٧٨-٠٤١٨٣٦	العلاقات الاقتصادية بين سوريا والبلاد العربية ١٩٥٤-١٩٥٧م
٣٧٨	٧٤٣	٠٠٧٨-٠٤١٨٤١	العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٥٤-١٩٥٥م

ب / أرشيف البلدان

الدولة	رقم الفيلم	رقم المحفظة	رقم الملف	عنوان الملف
سوريا	١٧	٢٥	٣سرى ج ٧	الحالة السياسية فى سوريا، الانقلاب الحكومى ١٩٤٩م
سوريا	١٧	٢٥	٣سرى ج٨	الحالة السياسية فى سوريا ١٩٤٩/١٩٥١م
سوريا	١٨	٢٦	٣سرى ج٦	الحالة السياسية فى سوريا ١٩٤٩م
سوريا	٢٠	٢٨	٢٥ سرى	العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ١٩٤٩/١٩٥٣م
سوريا	٢٢	٣٢	١/٧/٢٢٨ ج٣	التقارير السياسية للمفوضية الملكية المصرية بدمشق ١٩٤٧-١٩٥٠م
سوريا	٢٢	٣٢	١/٧/٣ ج٤	التقارير السياسية للسفارة المصرية بدمشق ١٩٥٠-١٩٥١م
لبنان	٢٦	٣٩	١/٧/٢٢٧ ج١	تقارير سياسية للمفوضية الملكية المصرية بمدينة بيروت ١٩٤٤/١٩٥٠م
لبنان	٢٦	٣٩	٢/٧/٢٢٧	التقارير الاقتصادية للسفارة المصرية فى بيروت ١٩٤٨/١٩٥٦م
لبنان	٢٨	٤٢	١/٧/٢٢٧ ج٣	العلاقات اللبنانية السورية

ب- الوثائق الأجنبية غير المنشورة

وثائق الخارجية البريطانية Foreign Office

F.O /371/82482/ Annual Report on Syria for The Year 1949 by Morgan Man, Confidential No. 8, Damascus, 9th January,1950 .

F.O /371/8787/Syria's Military Strength in 1949, Report to The War Office.

F.O /371/82782/ Report on Syria 1949, from British Embassy in Beirut to Foreign Office, 9-1-1950, No. 104, Immediate Top Secret .

٢- الوثائق المنشورة

ا/ الوثائق العربية

محاضر جلسات جامعة الدول العربية: الدورة رقم ١١، جلسة رقم ٣، ١٩/١٠/١٩٤٩م ٠

محاضر جلسات جامعة الدول العربية: الدورة رقم ١٢، الجلسة ٦، ١٣/١٠/١٩٥٠م ٠

ب/ الوثائق الأجنبية .

الوثائق الأمريكية Foreign Relations of The United States

F.R.U.S: 1949, V. V1, 1949 .

F.R.U.S: 1950, V. V, 1950 .

F.R.U.S: 1951, V. V, 1951.

ثانيًا المذكرات الشخصية ٠

- أكرم الحورانى: مذكرات أكرم الحورانى،ج١، ج٢، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠م ٠
- بشاره الخورى: حقائق لبنانية، ج٣، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، ١٩٦٦م ٠
- خالد العظم: مذكرات خالد العظم، ج١،ج٢، ط٢، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٣م٠
- خيرية قاسمية: مذكرات محسن البرازى ١٩٤٧-١٩٤٩م، ط١، دار الرواد للنشر، بيروت، ١٩٩٤م
- طه الهاشمى: مذكرات طه الهاشمى ١٩٤٢-١٩٥٥م، ج٢، تحقيق خلدون ساطع الحصرى، دار

الطليعة، بيروت، ١٩٧٨م ٠

- عادل أرسلان: مذكرات الأمير عادل أرسلان، تحقيق يوسف أبيش، ج٢، الدار القومية للنشر، بيروت، ١٩٨٣م ٠
- عبد القدوس أبو صالح: مذكرات معروف الدواليبى، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥م ٠
- محمد مهدى كبه: مذكرات فى صميم الأحداث ١٩١٨-١٩٥٨م، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥م.
- محمود رياض: مذكرات محمود رياض، الأمن القومى العربى بين الانحياز والفشل، ج٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦م٠
- مصطفى طلاس: مرآة حياتى ١٩٤٨-١٩٥٨م، ط٢، دار طلاس، دمشق، ١٩٩١م٠

ثالثًا المراجع العربية ٠

- إبراهيم عليوان: مشكلات الشرق الأوسط والوطن العربى، ج١، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٦٨م٠

- إبراهيم محمد محمد: مقدمات الوحدة المصرية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨م، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م.

- أحمد خليل محمودى: لبنان فى جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٥٨م، المركز العربى للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٤٩م .

- أكرم حسن الحلبى: خالد العظم آخر حكام دمشق من آل العظم، دار شهرزاد الشام، دمشق، ٢٠٠٥م .

- أمل مخائيل بشور: دراسة فى تاريخ سوريا السياسى المعاصر، ط١، جروس بروس، طرابلس، ٢٠٠٣م .

- بشير العوف: الانقلاب السورى، مكتبة حسين النووى، دمشق، ١٩٤٩م ٠

- بطرس غالى: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث العربية، القاهرة، ١٩٧٧م٠

- جان ملحة: الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣-١٩٨١م،ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨١م .

- حسن أمين البعينى: سلطان باشا الأطرش، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥م ٠

- حسنين كروم: عروبة مصر قبل عبد الناصر ١٩٤٢-١٩٥٢م، ج٢، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٢م

- سامى حكيم: الضمان الجماعى العربى، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٥م .

- سيد عبد العال: الانقلابات العسكرية فى سوريا ١٩٤٩-١٩٥٤م، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧م .

- سيد نوفل: العمل العربى المشترك ماضيه ومستقبله، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،١٩٦٨م -

صلاح العقاد: المشرق العربى ١٩٤٥-١٩٥٨م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٨م .

- عبد الغنى العطرى: سعادة والحزب القومى ١٩٣٢-١٩٥٠م، دمشق، ١٩٥٠م .

- غسان حداد: أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر ١٩٤٦-١٩٦٦م، ط١، مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧م

- فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٢، ط٢، دار أسامه، عمان، ٢٠٠٢م ٠

- فضل الله أبو منصور: أعاصير دمشق، بيروت، ١٩٥٩م .

- لطيفة محمد سالم: فاروق وسقوط الملكية فى مصر ١٩٣٦-١٩٥٢م، مدبولى، القاهرة، ١٩٨٩م .

- محمد جعفر فاضل: العلاقات بين سوريا والعراق ١٩٤٥-١٩٥٨م، دراسة فى العمل السياسى القومى المشترك، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م .

- محمد حرب فرزات: الحياة الحزبية فى سوريا، دار الرواد، دمشق، ١٩٥٥م ٠

- محمد رضوان الأتاسى: هاشم الأتاسى حياته وعصره ١٨٧٣-١٩٦٠م، الناشر المؤلف، ط١، دمشق، ٢٠٠٥م .

- محمد فرج: النضال الشعبى فى سوريا وقصة الانقلابات، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٧٦م .

- نذير فنصه: أيام حسنى الزعيم ١٣٧ يومًا هزت سوريا، دار الآفاق الجديدة، دمشق،١٩٧٢م .

- وليد المعلم: سوريا ١٩١٨- ١٩٥٨م التحدى والمواجهة، ط١، مطبعة عكرمة، دمشق،١٩٨٥م .

- وديع بشور: سعادة ونهجه الفكرى، ط١، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨م ٠

رابعًا المراجع المعربة٠

- باتريك سيل: الصراع على سوريا، دراسة للسياسة العربية ١٩٤٥-١٩٥٨م، ترجمة سمير عبده و محمود فلاحة، دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠م .

- بيير بودا غو قا: الصراع فى سوريا لتدعيم الاستقلال الوطنى ١٩٤٥-١٩٦٦م، ط١، ترجمة ماجد علاء الدين و أنيس المتنى، دار المعرفة، دمشق، ١٩٨٧م ٠

- جوردن هـ . توري: السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨م، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، دمشق، ١٩٦٩م ٠

- مصطفى طلاس: سورية الطبيعية، ترجمة ابراهيم سلوم، مركز بحوث ودراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠١م

خامسًا الرسائل الجامعية •

- سمير جميل مصاروه: الحزب السورى القومى الاجتماعى ١٩٣٢-١٩٦٢م، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م .

- محمد سعيد أحمد: العلاقات العراقية السعودية ١٩١٤-١٩٥٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٣م .

- محمد كمال أحمد: العلاقات السياسية السعودية السورية ١٩٤٣-١٩٥٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠١١م .

- نجلاء سعيد أحمد: مشروع سوريا الكبرى، دراسة لإحدى مشروعات الوحدة العربية فى النصف الأول من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٦م

سادسًا المراجع الأجنبية .

- Fisher Sydney: Social Forces in the Middle East, Cornell University, NewYork, 1955.
- George Haddad, Revolutions and military rule in the Middle East: the Arab stats, speller and sons publisher, New York, 1965.
- Gordon Torrey, Syrian politics and the military, Ohio state University press, Ohio,1964.
- Nicola Ziadeh, Syria and Lebanon , Earnest bewn limited ,London, 1959.
- Phillip, Hitti, Syria A short history, Macmillan and Collide , London, 1959 .

سابعًا الدوريات ٠

١- الدوريات العربية

آخر ساعة، الأهرام ، الجمهورية، المصرى، المقطم، المصور " أعداد وسنوات مختلفة"

٢- الدوريات الأجنبية

The middle East journal, V. 4, January 1950.

The Middle East journal, V. 5, Spring 1951 .